

PROVISIONAL

A/45/PV.47  
10 December 1990

ARABIC

## الجمعية العامة UN IRD PV

JAN 3 1991

ON



الدورة الخامسة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للمجلس السابعة والأربعين

المعقدة بالمقبر، في نيويورك ،  
يوم الثلاثاء ، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، الساعة ١٠٠٠

(مالطة)

السيد دي ماركتو

الرئيس :

- منطقة سلم وتعاون لجنوب الاطلس [٢١]
- (١) تقرير الأمين العام
- (ب) مشروع قرار
- انتخابات لممثلي الشواغر في الهيئات الفرعية [١٦]
- (١) انتخاب أعضاء لمجلس الأغذية العالمي
- ١١ انتخاب اثنين عشر عضوا : مذكرة الأمين العام
- ١٢ انتخاب عضو لممثلي شاغر عارض : مذكرة الأمين العام
- (ب) انتخاب عشرين عضوا للجنة البرنامج والتنسيق : مذكرة الأمين العام
- الإخطار الوارد من الأمين العام بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة : مذكرة الأمين العام [٧] (تابع)
- برنامج العمل

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطيع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التمهيحيات فينبغي إلا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع إلى : Chief, Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥

البند ٣١ من جدول الأعمال

منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي

(أ) 报 告 (A/45/653)

(ب) مُشروع قرار (A/45/L.23)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطى الكلمة أولاً لممثل نيجيريا الذي سيقوم أثناء ادلائه ببيانه بعرض مشروع القرار A/45/L.23.

السيد أديمي (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفد نيجيريا يهنئكم ، سيد الرئيس ، على الطريقة الفعالة التي تترأسون بها أعمال الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة . ونحن واثقون من أنه أثناء فترة توليككم لمنصبكم ستقدم إسهامات هامة في جهودنا المشتركة لتعزيز السلم والأمن الدوليين ، وكذلك لتعزيز التعاون الدولي في إطار الحملة المتضامنة مسوباً تحقيق النمو والتنمية القابلين للاستمرار على الصعيد العالمي .

وما فتئت نيجيريا تعتز باشتراكها في إنشاء منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي ، وهو الأمر الذي يجري نظره في هذا المحفل تحت البند ٣١ من جدول الأعمال . ونحن نمدح الحكومة وتبعد النظر للذين أديوا إلى اتخاذ القرار ١١٤١ ، الذي أعلن في ٢٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٦ جعل منطقة جنوب الأطلسي منطقة سلم وتعاون . وترى نيجيريا أن المنطقة ، على مدى السنوات الأربع منذ إنشائها ، لعبت دوراً هاماً في تعزيز التعاون والأمن الإقليميين عن طريق زيادة التفاهم السياسي والتعاون الاجتماعي - الاقتصادي . إن التطورات الإيجابية في العلاقات الدولية ، خاصة على مدى العام الماضي ، التي هي محل ترحيبنا البالغ ، إنما تشهد على الصلة التكاملية بين التعاون الإقليمي والسلم والأمن الدوليين من جميع النواحي . لذلك ستواصل نيجيريا تكريس نفسها دوماً من أجل تحقيق الكامل لأمني المنطقة وأهدافها .

إن الجمعية العامة في قرارها ٣٠/٤٤ الصادر في ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٩ لاحظت مع التقدير ، في جملة أمور ، المبادرات المختلفة التي قامت بها دول المنطقة

للاسهام في تحقيق اهداف الاعلان . كما دعت جميع الدول للتعاون من أجل تعزيز اهداف السلم والتعاون الواردة في الاعلان . وفي هذا الخصوص تجدر الاشارة إلى الاحداث الهامة التي وقعت منذ عام ١٩٨٩ وعملت مجتمعة على تعزيز المنطقة والجهود الرامية إلى تحقيق اهدافها .

أولا ، وقع حدث بالغ الاهمية في المنطقة هو حصول ناميبيا على الاستقلال في ٢٤/٦/١٩٩٠ ، برعاية الامم المتحدة ، بعد عقود من الاستعمار والاحتلال غير الشرعي من جانب دولة الفصل العنصري جنوب افريقيا . ومنذ ذلك الوقت ، قبلت ناميبيا باعتبارها عضوا في منطقة السلم والتعاون لجنوب الاطلس بما يحقق الامل المعربي عنه في الفقرة ٣ من القرار ٣٠/٤٤ الصادر في العام الماضي . وتغتنم نيجيريا هذه الفرصة لكي تهنئ ، مرة أخرى ، شعب ناميبيا على كفاحه البطولي من أجل التحرر الذي جعله يحقق السيادة . كما نود أن نوجه الشكر إلى الامم المتحدة والمجتمع الدولي على دعمهما الثابت لقضية العدالة والحرية لشعب ناميبيا .

ثانيا ، إن دول المنطقة ، في محاولة جديدة لإبداء تعاونها الملموس ، عقدت حلقة دراسية لفريق من الخبراء في برازافيل عاصمة الكونغو في الفترة من ١٢ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، ترأست لاستعراض التطورات الخاصة بالتنظيم القانوني الذي قررته اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار وبنفيذه ، من حيث تأثيرها على المنطقة . وفي تلك الحلقة الدراسية نوقشت حتى السمات البحرية لدول المنطقة ، وتم التوصل إلى اتفاق على مجالات التعاون ذات الاولوية . وقد وجّه اهتمام محدد إلى مجالات تنسيق التشريعات الوطنية في سياق احكام اتفاقية قانون البحار ، وضرورة قيام الدول بامتناع مسمااتها البحرية الوطنية بغية تعزيز التعاون الثنائي ودون الاقليمي والاقليمي ، واستعراض التعاون في تقييم الموارد الحية وغير الحية ، وتحديد الموارد اللازمة لمساعدة دول المنطقة لتحقيق أقصى المنافع من الحيز البحري عن طريق تكثيف التعاون ؛ وتنمية التعاون في الحصول على المعلومات والبيانات العلمية عن البيئة البحرية ؛ والتدابير التي يمكن اتخاذها لحماية وصيانة البيئة البحرية على أساس تكامل الموارد بين الدول المنتسبة إلى نفس المنطقة .

(السيد أديمس ، نيجيريا)

وال الأولويات الأخرى تتصل بالحاجة إلى البناء على المعرفة المستخدمة في رسم الحدود البحرية بالاتفاق المتبادل فيما بين البلدان المعنية ، وتطوير الخبرة والتكنولوجيا اللازمين لاستغلال الموارد البحرية ، بما في ذلك موارد قاع البحار الخارجية عن نطاق حدود الولاية الوطنية ، والنظر في التدابير التي يجب اتخاذها لزيادة وتكثيف تدريب العاملين باستخدام منشآت الدول الأعضاء ، وكذلك النظر في إمكانيات عقد مؤتمر إقليمي يعتمد القواعد والأنظمة المشتركة فيما يتصل بحماية البيئة البحرية في المنطقة .

ويود وفدي أن يشيد بمفهوم خاص بإدارة شؤون المحيطات وقانون البحار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساعدة القيمة المقترنة فيما يتصل بانعقاد حلقة برازافيل الدراسية . ونستطلع إلى الانعقاد الناجع للحلقة الدراسية الثانية ، المزمع عقدها في ٩ وروغواي في نيسان /أبريل ١٩٩١ .

ثالثا ، عقدت دول المنطقة اجتماعها السياسي رفيع المستوى الثاني في أبوجا عاصمة نيجيريا الاتحادية الجديدة ، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ حزيران /يونيه ١٩٩٠ . وفي ذلك الاجتماع توصلنا إلى اتفاقات هامة بشأن مختلف جوانب المنطقة . والوثيقة الختامية للاجتماع الثاني واردة في وثيقة الأمم المتحدة ٤٥/٤٧٤ A المصادرة في ٤ أيلول /سبتمبر ١٩٩٠ .

لقد كان اجتماع أبوجا ، الذي عقد بناء على الأمان التي وضعت في الاجتماع الأول لدول المنطقة ، الذي انعقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل ، في تموز / يوليه ١٩٨٨ ، معلما هاما على طريق الجهد المضمنة والوعائية التي تبذلها دول المنطقة لتعزيز السلام والتعاون الإقليمي ولوضع أساس التقدم والتنمية في السنوات المقبلة . وبينما أعلن الاجتماع الأول في عام ١٩٨٨ المبادئ السامية والخطوط الإرشادية للمنطقة ، اتخذ الاجتماع الثاني خطوات ملموسة موب ترجمة هذه المبادئ والمقامد النبيلة إلى عمل واقعي وأيجابي ومن ثم في إقامة السلام الدائم والتقدم في منطقة جنوب الاطلس .

لقد سجلت الوثيقة الختامية للاجتماع الثاني في أبوجا قرارات هامة ووضعت عدة خطط لتمهيد الطريق إلى الأمان في السنوات المقبلة . وانطلاقا من الجبهة الداخلية ،

أعربت دول المنطقة عن قلقها إزاء عدد من الصراعات الداخلية المسلحة وحالات الأزمات التي لا تزال تعتبر مصدر احتمال قيام تهديد خطير لسلم المنطقة وشعوبها . ولهذا فقد حثت دول المنطقة على ايجاد حل سلمي عاجل لهذه الصراعات وحالات الأزمات ، وأعلنت عن تصميمها على دعم جميع المبادرات التي تؤدي إلى تحقيق هذه الغاية .

دول المنطقة ترحب في وثيقتها ، المعتمدة في أبوجا ، بتحقيق حدة التوتر على الصعيد العالمي ، وهبوط حالة المواجهة بين الدولتين العظميين وخلفائهما ، وتعبر عن الأمل في أن تؤدي هذه الاتجاهات إلى نتائج ايجابية فيما يتمثل بتحقيق أهداف المنطقة . وقد أعربت تلك الدول أيضا عن الأمل في لا تخل التطورات المشجعة الجديدة في أوروبا بالتعاون الذي تقدمه الدول الصناعية إلى بلدان المنطقة ، بل أن تؤدي إلى تعزيز قدرة تلك الدول وعزميتها السياسية على تقوية هذه الروابط التعاونية .

وفيما يتعلق بجنوب افريقيا ، أحاطت دول المنطقة علما بوقوع بعض التطورات الايجابية داخل جنوب افريقيا ، مما يعني توفر احتمالات الخروج عن سياسة الفصل العنصري ، ولكنها أمرت على ضرورة استمرار فرض الجزاءات حتى تلقي بالكامل التشريعات الاساسية التي تمد نظام الفصل العنصري بأسباب البقاء وحتى يتوطد التحرك صوب اقامة جنوب افريقيا الديمقراطية وغير العرقية على نحو لا رجعة فيه .

وقد سلمت دول المنطقة في ترحيبها بناميبيا ، كعضو في المنطقة ، بما قدمه المجتمع الدولي من مساهمة ايجابية في حصول ذلك البلد على استقلاله ، ولكنها أكدت من جديد أيضا دعم دوره في بناء استقلال ناميبيا بعد استقلالها . وقد ذكر اجتماع أبوجا أيضا المجتمع الدولي بمسئلة والفيں بای التي لم تحل ، وهو يحث على بذلك مزيد من الضغوط على جنوب افريقيا حتى تتخل عن سيطرتها على والفيں بای ، الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من اقليم ناميبيا ، وفقا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة والتطلعات المشروعة للشعب الناميبي .

وقد طالبت دول المنطقة أيضا بوقف التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لأنفولا ، لأن هذا التدخل يحول دون اقرار سلم دائم في المنطقة ، وكذلك بازالة العقبات

## (السيد أديهم ، نيجيريا)

الجدية التي تحول دون القضاء على الحالة الاستعمارية السائدة في جزر مالفيناس ، وقد رحبت بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، وطالبت باستئناف المفاوضات بصفة عاجلة بغير إيجاد حل عادل ودائم للنزاع القائم بين كلتا الدولتين بشأن السيادة .

وقد نظرت في المسائل ذات الصلة بالسلم والتعاون في جنوب الاطلس . وسلّمت دول المنطقة بأنه بالرغم من ذوبان الجليد الواضح في العلاقات بين الشرق والغرب الذي واكب رياح التغيير التي تحتاج الان أوروبا الشرقية ، فإن السلم والأمن في المنطقة لا يزالان يتعرضان لتهديد خطير من جانب نظام الفصل العنصري البغيض في جنوب افريقيا ، الذي لا تزال انشطته العسكرية والنووية تشكل تهديداً لامن دول المنطقة وقد عارض الاجتماع انتشار القواعد العسكرية الأجنبية في المنطقة ، وحث الدول على اتخاذ الخطوات الملائمة لاعتماد موقف منسق ضد التدخل الخارجي المتكسر في شؤون المنطقة ، والتنافس العسكري ، والتباهي في مجال الاسلحه النووية وسائر الانشطه العدائية الأخرى التي تقوم بها في المنطقة دول من خارجها . وقد حث الاجتماع ، بغير تعزيز التعاون بين الدول الاعضاء في ميدان الامن ، أن تعمد الدول الاعضاء ذات القدرات المناسبة إلى الشعاع من أجل انشاء آليات مشتركة دفعاً لأهداف المنطقة .

وهنالك مجالات هامة أخرى توصل الاجتماع الثاني بشأنها إلى قرارات حيوية تتم بتوسيع التعاون في الميادين التجارية والعلمية والتقنية والثقافية . وبالنسبة للتجارة ، أوصى الاجتماع بتشكيل فرق مخصصة من خبراء موفدين من قبل دون المنطقة لدراسة المجالات الرئيسية التي تحظى بالاهتمام بقصد زيادة التجارة والتعاون التجاري . وبالإضافة إلى ذلك ، طالب الاجتماع بإقامة أسواق تجارية بشكل منتظم وتشجيع الاستثمار الأجنبي ، وتنسيق السياسات المتعلقة بالتجارة من خلال تبادل البيانات المتعلقة بالفرص الاستثمارية ، وتوفير مادر المعلومات الأساسية التجارية وفي مجال التعاون العلمي والتقني ، وافقت دول المنطقة على اتخاذ الخطوات اللازم لتنمية موارد الطاقة والغذاء ومصايد الأسماك في المنطقة . ومن أجل تنفيذ هذا ، مقرر أن يشكل فريق مخصص من خبراء موفدين من قبل دول المنطقة . وفي المجا

الثقافي ، وافقت الدول على ضرورة إعادة تقييم العلاقات الثقافية القائمة في المنطقة بطريقة فعالة ، وأومنت باتخاذ الخطوات العملية لتعزيز الاتصالات الثقافية وتبادل الآراء والمبادلات الثقافية في مجالات الأدب ، والمحاضرات الجامعية والطلاب ، وتعزيز السياحة ، والاعلام ، والتعليم ، والشؤون الأخرى .

ولا تقل عما ذكرته أهمية الاتفاقيات التي توصلت إليها دول المنطقة بشأن التعاون المكثف فيما بينها فيما يتصل بالمسائل الاقتصادية والمالية مثل المديونية الخارجية وتدفق التجارة ، والوصول إلى الأسواق والاستثمارات . فقد أيدت الدول الانصاء بالكامل إطار القرارات التي اتخذتها مجموعة الـ ١٥ في اجتماع القمة الأول الذي عقد بشأن التشاور والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في كوالالمبور بماليزيا في ٢٠ مارس/يونيه ١٩٩٠ .

وفيما يتعلق بمسألة البيئة ، أكد اجتماعنا من جديد التصميم على وقاية جنوب الاطلس من كل أنواع التلوث البيئي ، وأكّد ضرورة قيام تعاون أكبر ، من خلال آلية "مراقبة القاء النفايات" ، من أجل القضاء على الالقاء غير المشروع للنفايات الخطرة والسماء وغيرها من النفايات في أي مكان في جنوب الاطلس . وقد أعلنت دول المنطقة ، تأييدها عن قلقها المستمر والواضح إزاء تدهور البيئة البحرية في المنطقة ، تأييدها الكامل لمؤتمر الأمم المتحدة المُقبل المعنى بالبيئة والتنمية والمقرر عقده في البرازيل في عام ١٩٩٢ وحثت كل دولة المنطقة على العمل من أجل كفالة اختتام ذلك المؤتمر بنجاح .

وركز هذا الاجتماع أيضا على مسألة حقوق الانسان وأعرب عن الامل في أن تبقى المنطقة أداة ناشرة لتعزيز حقوق الانسان والحربيات الأساسية ، والمساواة العرقية ، والعدالة والحرية كعناصر لا تتجرأ من السلام والتعاون على المستويين الوطني والإقليمي .

هذه بعض من النقاط الرئيسية البارزة للقرارات والاتفاقيات العديدة الهامة التي تم التوصل اليها في اجتماع أبوجا قبل خمسة شهور . وبالاضافة إلى الانجازات الأخرى التي سُجلت في ١٩٩٠ ، كما ذكر آنفا ، فإن منطقة السلم والتعاون لجنوب الاطلسي ، لا تزال ، بلا شك ، وعلى نحو باهر ، معقد الامال والتطورات التي أدت إلى ولادتها في عام ١٩٨٦ في الجمعية العامة . ويمكن فعلا لدول المنطقة أن تشعر بالفخر الذي له ما يبرره بتحقيق هذه الانجازات ، فضلا عن اسهاماتها الفردية والجماعية من أجل تحقيق هذه الغاية . كما ونشكر المجتمع الدولي والامم المتحدة على دعمهما الراسخ في سبيل تحقيق أهداف المنطقة .

لدى انتهاء الاجتماع الثاني المعقود في أبوجا في حزيران/يونيه من هذا العام ، أنسأت الدول الاعضاء في منطقة السلم والتعاون بحكومة نيجيريا كبلد مضيف للاجتماع ، مهمة القيام باعمال المنسق لشؤون المنطقة حتى الاجتماع القادم المقرر عقده بشأنها عام ١٩٩٣ . وستتلقى نيجيريا بمفتاحها هذه المساعدة من مكتب مؤلف من البرجترين وغانا والبرازيل . ولذلك فإن وفد بلادي يرحب في تقديم الشكر ، مرة أخرى ، للدول الأخرى الاعضاء في المنطقة على الشرف الذي منح للحكومة النيجيرية والشقة التي أودعنا فيها . إننا نتعهد بتقديم كامل تعاوننا ودعمنا وخدماتنا في المهمة التي تنتظرنَا وتتحددانَا .

إن مشروع القرار المطروح أمامنا اليوم ، والذي يشرفني أن أعرضه بشأن هذا البند ، المعنون "منطقة سلم وتعاون لجنوب الاطلسي" الوثيقة A/45/L.23 ، يحتوي على العناصر الملائمة التي وردت في قرار العام الفائت ٢٠١٤٤ مع استكماله باخر التطورات التي جرت في عام ١٩٩٠ ، والتي سردها سابقا . إن فقرات الديباجة الاولى والثانية والثالثة هي في الواقع نفس فقرات قرار العام المنصرم . والفقرة الرابعة من

الديباجة تعبر عن الرغبة الجماعية لدول المنطقة ، التي أعقبت اجتماع أبوجا المشار إليه . شمة اضافة هامة هذا العام تتمثل في الفقرة السادسة من الديباجة تحمل بأهمية جنوب الأطلسي بالنسبة للمعاملات البحرية والتجارية العالمية والإعراب عن عدم الدول الأعضاء في المنطقة للحفاظ على المنطقة مفتوحة لجميع الأنشطة التي وردت في القانون الدولي ، بما في ذلك حرية الملاحة في أعلى البحار . ونعتقد ، أن هذا المنصر سيحدد شاغل وفد أو وفدين أعراباً أثناء دورة العام الفائت عن تحفظاتها لعدم التمثيل في ذلك في القرار ٣٠/٤٤ . وبإزالة ذلك الشاغل من مشروع القرار الحالي ، يأتينا على ثقة بأن ذيئك الوفدين سيجدان أن بإمكانهما التمويل لمصالح مشروع قرار هذا العام .

فقرتا المنطوق ١ و ٢ فقرتان روتينيتان ، بينما الفقرتان ٣ و ٤ من المنطوق ، بشأن اجتماع أبوجا واستقلال ناميبيا ، تبيّنان التطورات الجديدة التي حدثت في ١٩٩٠ ، والتي أشير إليها سابقاً . والفقرتان ٥ و ٦ من المنطوق ليستا جديديتين وتتعلقان بحماية البيئة في جنوب الأطلسي . فقرتا المنطوق ٧ و ٨ تتصلان بأحد المنتجات التي تتحقق في عام ١٩٩٠ ، على النحو الذي أشرت إليه سابقاً ، وبمجالات المساعدة المطلوب من هيئات منظمة الأمم المتحدة ذات الصلة تقديمها من أجل تحقيق أهداف المنطقة لكن شمة تعديل في السطر الثاني من الفقرة ٨ من المنطوق ، يقضي بالاستعاضة بكلمات "يمكن تمويلها" عن كلمات "تتحقق أن تموّل" . ولذلك فالفقرة ٨ من المنطوق سيمبح نصّها على النحو التالي :

"تعرب عن تأييدها لقرار دول المنطقة الاعتراف بالتعاون التقني فيما يتعلق بين البلدان النامية كأنشطة يمكن تمويلها من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وتطلب من الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية المختصة مساعدة دول المنطقة في الوفاء باحتياجاتها في هذا الصدد ، بناء على طلب هذه الدول " .

والفقرة ٩ من المنطوق نصّ هام مقتبس من الوثيقة الختامية للاجتماع الثاني . وأخيراً ، فإن الفقرتين ١٠ و ١١ تتبعان نمطاً مماثلاً .

ولقد أشار تقرير الأمين العام ، الوارد في الوثيقة A/45/653 ، والمؤرخة في ٣٠ تشرين الأول / أكتوبر عام ١٩٩٠ ، إلى بعض المسائل المذكورة هنا ، بما في ذلك تلك التي تظهر في مشروع القرار المعروض أمامنا . والردود الواردة ، في الوثيقة نفسها ، من دول أخرى بشأن تنفيذ القرار ٢٠٤٤ ، تعطينا سبباً للشعور "بالرضا" من توفر توافق آراء دولي واسع حول فائدة منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي ، وقابليتها للنمو وفعاليتها ، مع زيادة أهميتها في السنوات القادمة .

وهكذا يكون مشروع القرار (A/45/L.23) بمثابة إعراب ايجابي عن هذه الأهداف والأعمال والتطمئنات . إنه ليس خلافياً ، ويرمي لا إلى الحصول على دعم المجتمع الدولي فقط وإنما أيضاً إلى تعزيز هذا الدعم للمنطقة بصفتها أحد الأعمدة الحيوية للسلم والأمن ونمارة للأمل والتعاون والتنمية في منطقة جنوب الأطلسي .

هل لي أن أضيف ملاحظة أخيرة ؟ على حين أظهر المؤتمر الأول لكتاب مسؤولي المنطقة المعقود في ريو دي جانيرو عام ١٩٨٨ بوضوح جسور وساطع أهداف وغايات الدول الأعضاء في المنطقة ، يمكن للمرء بعد ذلك أن يقول وبحق أن الاجتماع الثاني المعقود في أبوجا في حزيران / يونيو الماضي قد حق نجاحاً واضحًا لا لبس فيه ، بوضع مخطط لبلوغ تلك الغايات باستخدام آلياً راسخة رسوخاً عميقاً في الالتزام السياسي للدول الأعضاء في المنطقة . لكن هذه التطلعات السامية لا يمكن تحقيقها إلا إذا قدم المجتمع الدولي دعمه الكامل لهذه البرامج .

لذلك وفي ظل هذه الظروف فإن وفد نيجيريا يزكي مشروع القرار A/45/L.23 وينادى الجمعية العامة أن تؤيده ويعرب عن الرغبة والامل في أن تعتمد هذا العام دون تصويت كإشادة بهذه المبادرات النبيلة .

السيد بينانيش (تونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : تشير الأخذ

الأخيرة التي وقعت على الساحة السياسية الدولية بوضوح إلى أن قيام عالم أكثر استقراراً وازدهاراً يتطلب منها بلورة تطلعاتنا المشتركة نحو تعزيز السلم والأمن الدوليين ، والنهوض بالتعاون الدولي الذي يعود علينا بالمنفعة المتبادلة .

ونظراً لأن الحرب الباردة قد انتهت ، وهي حقيقة أكدتها من جديد ، في الأونة الأخيرة ، نتائج قمة باريس لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، ونظراً لإحراز ناميبيا استقلالها وانضمامها إلى عضوية الأمم المتحدة ، وبعد الحوار بين قادة المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب إفريقيا وحكومة جنوب إفريقيا حول تفكيك أومال الفصل العنصري ، يجب أن أكثر من أي وقت مضى ، أن يتمكن تعزيز السلم والأمن قائمة شواغل المجتمع الدولي الرئيسية . إن تلك التطورات الإيجابية تتسع والأهداف التibilية المحددة في إعلان منطقة جنوب الأطلسي منطقة سلم وتعاون ، ويمكن أن تسهم في تحقيق تلك الأهداف بالكامل .

ونظراً لأن وقد توغو يتكلم مرة أخرى هذا العام عن البند ٣١ من جدول الأعمال "منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي" ، فهو يود أن يذكر مرة أخرى الأهمية التي توليه حكومته لتنفيذ الإعلان . كما يود في الوقت ذاته أن يسهم في استكشاف الطرق والوسائل الكفيلة بتحويل جنوب الأطلسي إلى منطقة حقيقة للسلم والتعاون .

وفقاً للفقرة ٦٤ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرمة لتنزع السلاح ،

"إن إنشاء مناطق سلم في مختلف مناطق العالم بموجب شروط مناسبة ، تحددها بوضوح وتقررها بحرية الدول المعنية في المنطقة ، مع مراعاة خصائص المنطقة ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، ووفقاً للقانون الدولي ، أمر يمكن أن يساهم في تعزيز أمن الدول الواقعة ضمن هذه المناطق وفي تعزيز السلم والأمن الدوليين ككل" . (القرار دإ - ٢/١٠ ، الفقرة ٦٤)

والتأييد المتضخم للقرارات الخاصة بإنشاء منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي يقدم دليلاً واضحاً على صحة وأهمية الأهداف المنصوص عليها في الإعلان ، وسوف يتطلب تحقيق تلك الأهداف بالكامل جهوداً متضادرة من جانب الدول الواقعة على ضفتين جنوب الأطلسي والدول الواقعة خارج المنطقة .

إن الدول الواقعة على ضفتين جنوب الأطلسي تدرك تماماً مسؤوليتها الرئيسية بالنسبة لتنفيذ الإعلان . لذلك دأبت منذ اعتماد القرار ١١/٤١ على بذل جهود حثيثة

مستمرة لبلوغ تلك الأهداف . ومن ذلك أنه ، بعد أن أتاحت المؤتمر الأول لدول المنطقة الذي عُقد في ريو دي جانيرو في الفترة من ٢٥ إلى ٣٩ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، فرصة إرساء الأسس الفكرية ، تمكّن الاجتماع الثاني الذي عُقد في أبوجا في الفترة من ٢٥ إلى ٣٩ حزيران/يونيه ١٩٩٠ من إيضاح طرق ووسائل محددة لتنفيذ الوثيقة الختامية لاجتماع ريو دي جانيرو .

ومن بين النتائج الهامة لاجتماع أبوجا ، أود أن أذكر على وجه الخصوص أولاً التأكيد من جديد على أن المسائل المتعلقة بالسلم والأمن وتلك المتعلقة بالتنمية مسائل متراقبة وغير قابلة للانفصام ؛ ثانياً ، المطالبة بإنشاء آلية رصد مشتركة لجنوب الأطلسي ، وخاصة بالنسبة للمرور الساحلي ؛ ثالثاً ، الاعتراف بأهمية تعزيز التعاون في المسائل المالية والاقتصادية فيما بين الدول الأعضاء ؛ رابعاً ، اتخاذ القرار الخاص بتعزيز آلية رصد وتجميع ونشر المعلومات والبيانات المتعلقة بحركة السفن التي تحمل نفايات خطيرة أو سمية أو نووية في المنطقة .

وعلاوة على ذلك ، يجب أن أشير إلى الحلقة الدراسية التقنية الأولى لغريفير الخبراء المعنى بقانون البحار والمشكل من الدول الأعضاء في منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي ، وهي الحلقة التي عُقدت في برازافيل بالكونغو في الفترة من ١٢ إلى ١٥ حزيران/يونيه الماضي ، عملاً بقرار الاجتماع الأول لدول المنطقة ولقرار الجمعية العامة ٢٠٤٤ . إن هذه الحلقة الدراسية ، التي كانت الأولى في سلسلة اجتماعات تُنظم بصورة دورية لتنفيذ وثيقة ريو دي جانيرو الختامية ، قد مكّنت الدول الواقع على ضفتي الجنوب الأطلسي من تبادل الآراء والخبرات فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، ومن تحديد مجالات الأولوية التي تتطبيها الاتفاقية ، والتستطيع الدول الأطراف في الاتفاقية التصدي لها بمساعدة المجتمع الدولي ، بطبيعة الحال .

لذا ، يسعدني غاية السعادة أن أشكر بحرارة ممثل الأمين العام الخاص لقانون البحار السيد ساتايا ناندان ومساعده السيد جان - بيير ليفي ، وبرنامج الأمم المتحدة

الأنمائي ، على ما قدموه من مساعدة كبيرة لتنظيم الحلقة الدراسية في برازافيل والوصول بها إلى نتيجة ناجحة .

ويؤكد تحليل المبادرات التي اتخذت دول المنطقة زمامها حتى الان ، إصرارها القوي على تهيئة كل الظروف اللازمة لبلوغ الاهداف . إن تحديد مجالات التعاون فيما بين الدول الاعضاء يتتيح فرما للعمل الرامي إلى تعزيز التضامن الاقليمي في الوقت الذي يضمن فيه تكامل الاقتصادات الوطنية ورفاهية شعوب المنطقة والتفاهم بينهما وحماية طرق معيشتها .

وفيما يتعلق بحماية البيئة البحرية لجنوب الأطلسي ، بصفة خاصة ، تولي حكومة بلادي أولوية قصوى لتعزيز الآلية المستخدمة في الرصد الصارم للمعلومات والبيانات المتعلقة بحركة السفن المشكوك في أنها تحمل نفايات خطيرة أو شمية أو نووية في المنطقة ، وفي تجميع تلك المعلومات والبيانات ونشرها . وفي هذا السياق ، تقتضي الضرورة الملحة اتخاذ خطوات على وجه الاستعجال لحظر إلقاء النفايات .

وهنا تجدر الاشارة إلى أن حكومة توغو اعتمدت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ،  
مدونة سلوك للبيئة صارمة جدا ، تنص فيما تنص على فرض حظر صارم على إدخال النفايات  
النووية والسمامة إلى البلاد أو نقلها داخلها .

وتولى بلادي أيضاً أهمية كبيرة للتكامل الاقتصادي دون الإقليمي كعامل يعود بالربح على التنمية والتوازن الإقليمي ، نظراً لأن السلم والتنمية يهدان ، بالنسبة لنا ، هدفين متراوطيين لا تنفص عن أحدهما .

لهذا السبب تعمل حكومة توغو بلا كلل لتحقيق النجاح الكامل للمجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية . ولهذا أيضا ترحب توغو ترحيبا حارا بعملية التعاون والتكامل الضخمة التي تضطلع بها الأرجنتين وأوروجواي والبرازيل .

غير أننا إذ نرحب بهذه المبادرات التبليغية ، فإن علينا أن نشير إلى الوضع المأساوي الحالي في إحدى دول جنوب الأطلسي الساحلية ، وهي ليبيريا . وباسم التضامن فيما بين شعوب ودول هذه المنطقة ، لا يسعنا أن نبقى غير مكتريشين إزاء المأساة التي تحدث في ذلك البلد . وبالتالي ، يتتعين علينا أن ندعم المبادرات المستخدمة في إطار الاتحاد الاقتصادي لدول غرب إفريقيا من أجل تخفيف معاناة شعب ليبيريا ، وتشجيع المصالحة الوطنية ، فضلا عن إحلال السلم فيها وعودة الحياة السياسية الطبيعية إليها .

ولئن كان من الصحيح أن تنفيذ إعلان منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي مهمة تقع في المقام الأول على عاتق دول المنطقة ، فمن الأصح أن الأهداف التي تم تحديدها لا يمكن أن تتحقق بالكامل بدون المساعدة المستمرة من جانب الدول الواقعة خارج المنطقة . وهذا مطلب أساسى أُعرب عنه بوضوح أيضا في القرار ١١٤١ وأعيد تأكيده في الفقرة ٢ من منطوق القرار ٣٠/٤٤ التي تصر على أن الجمعية العامة

"تطلب إلى جميع الدول أن تتعاون لتعزيز أهداف السلم والتعاون المحددة في إعلان منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي ، وأن تمتثل عن اتخاذ أي إجراء لا يتفق مع تلك الأهداف ، لاسيما الإجراءات التي قد توجد حالات توتر ونزاع محتمل في المنطقة أو تزيد من حدتها" . (القرار ٣٠/٤٤ ، الفقرة ٢)

وفي هذا الصدد ، يسرّ وفد بلدي أن يلاحظ أن العلاقات الدبلوماسية قد أُعيدت بين الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية . ونرحب أيضا بالاتفاقات التي وردت في البيانات المشتركة الصادرتين عن الحكومتين في مدريد يومي ١١٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ و ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٠ .

ويقتضي صالح السلم والأمن الدوليين أن تُحترم بدقة التدابير التي اتخذها الطرفان إذا ما أريد تهيئة مناخ من الثقة وتجنب المجابهات العسكرية في المحيط الأطلسي . وعلاوة على ذلك ، يتتعين أن تبدأ بأسرع ما يمكن المفاوضات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة من أجل التوصل إلى حل عادل و دائم لمسألة جزر مالفيناس .

ويرحب وفد بلدي أيضا بما أبداه الاتحاد السوفيatic من استعداد لكي يبحث مع الولايات المتحدة والدول البحرية الرئيسية الأخرى ومع الدول الواقعة على ساحل جنوب المحيط الأطلسي الخطوات التي يتعين اتخاذها بغية الاستجابة إلى طلب الجمعية العامة المتعلقة بخنق الوجود العسكري في ذلك الجزء من العالم ومنع وزع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل . وهذا موقف ايجابي ومشجع جدا ، وهو يستحق التأييد من جميع الدول المحبة للسلم ، وخصوصا الدول العسكرية الرئيسية .

ويتبين أن نلاحظ أيضا أن تدابير الاصلاح والتحرر في جنوب افريقيا التي اتخذتها حكومة جنوب افريقيا تعتبر تطورات إيجابية في إطار الجهود الرامية إلى الاستئصال التام لشامة نظام الفصل العنصري البغيض . لقد تغير الكثير في جنوب افريقيا ويجب أن نحيي الرئيس دي كلينتون على شجاعته . إلا أنه يجب علينا أن ننسى أن الأغلبية السوداء لا تزال مستبعدة من الحصول على أدنى درجة من السلطة السياسية في ذلك البلد ، وما زلتنا بعيدين كل البعد عن حكم الأغلبية ومبدأ "صوت واحد للشخص الواحد" ، والفصل العنصري لايزال قائما ، ولا يزال يسبب مع الاسف سقوط الضحايا .

إن الاستئصال التام للتمييز العنصري في جنوب افريقيا هو أيضا شرط أساسى لتنفيذ إعلان منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي . لذلك يكون من المهم للمجتمع الدولى أن يشجع الحوار الذى بدأ بين المؤتمر资料 الوطنى الأفريقي وحكومة جنوب افريقيا بغية المساهمة فى الاقامة السريعة لمجتمع ديمقراطي لاعنصرى يسوده العدل في جنوب افريقيا .

وتؤكد التغيرات العميقه التي تحدث في عالمنا الحالى أن إقامة منطقة ملزم وتعاون لجنوب الأطلسي إجراء مناسب زمنيا وحكيم . وتبين المبادرات التي اتخذتها دول جنوب الأطلسي الساحلية بوضوح المساهمة القيمة التي بوسعها أن تقدمها لحفظ وتعزيز السلم والأمن الدوليين .

إن الانتشار الواسع للمعرفة العلمية والتكنولوجية ، وجعل اقتصادات المنطقة أكفر ترابطا وتكاما ، واستغلال الموارد المادية والبشرية واستخدامها استخداما رشيدا

في منطقة جنوب الأطلسي بغية التهوض برفاهة شعوب تلك المنطقة وإقامة توازن اقليمي يمكن أن يشجع تعزيز السلم والأمن الدوليين - كل ذلك هو ما نسع إلى تحقيقه في العمل الجماعي الذي يتطلب بكل تأكيد توفر الارادة السياسية للدول الساحلية ، بل وييتطلب أيضا التعاون من كل الدول الواقعة خارج المنطقة .

وفي الوقت الذي تتتسارع فيه الاحداث بباقع يدحض كل التنبؤات البالغة الموثوقة ، والذي يزداد فيه وضوح مزايا الحوار والجهد المتضاد والتعاون ، ينبغي للمجتمع الدولي كله أن يعزز دعمه لإعلان منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي .

ونظرا لأن الغد مرتبط باليوم ، فلنعمل على أن يكون التحقيق الكامل لهدف الاعلان شاغلا عالميا من الان فصاعدا ، يتبع عن ارادة مشتركة لتعزيز القيم الاسمية للتضامن والإحسان بالمسؤولية والسلم .

#### السيد دوميفي (غانـا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الدعوة

لإقامة منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي هي مبادرة اقليمية تستهدف تحويل جنوب المحيط الأطلسي إلى منطقة تعاون عملي يمكن دول تلك المنطقة من الاستجابة بشكل جماعي لتطوراتها المشتركة في حقبة تاريخية متغيرة وفي عالم متزايد الترابط .

ومنذ اتخاذ القرار ١١/٤٤ في ٣٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ الداعم للإعلان الخام  
بإقامة منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي ، دأبت دول المنطقة ، ومن بينها غالـا ، على العمل لتحديد البرامج ذات الأولوية التي تعطي آثرا عملية لأهداف الاعلان . وفي الاجتماعين رفيعي المستوى المعقددين في ريو دي جانيرو في شهر تموز/ يوليه ١٩٨٨ وفي أبوجا بنيجيريا في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، نجحت دول المنطقة في الاتفاق على مجالات هامة للتعاون من شأنها أن تعزز تحقيق أهداف المنطقة إذا ما أوليت اهتماما ملائما .

ونحن نحيط علماً مع الارتياح بالاتفاقيات التي تم التوصل إليها عن التعاون وتنسيق السياسات في أنشطة مثل التنظيم الدوري للمعارض التجارية وتبادل المعلومات الاستخبارية التجارية والمهنية ، وتبادل المعلومات عن فرص الاستثمار ، وتوفير البيانات ذات الصلة لاستخدام الدول الأعضاء في المنطقة .

وتشمل مجالات أخرى للتعاون تم تحديدها تشتمل على زيادة التجارة بين الدول وغيرها من العلاقات التجارية ، وتبادل الخبرات في مجالات العلم والتكنولوجيا ، والثقافة ، والتعليم ، والاعلام .

وفيما يتعلق بمسألة هامة هي مسألة البيئة ، تلتزم دول المنطقة بالمحافظة على البيئة البحرية في جنوب الأطلسي خالية من التلوث ، ولاسيما التلوث الناتج عن القاء النفايات الخطرة والسامة . وفي هذا الصدد ، تجمع دول المنطقة على أن أحكام اتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود ينبغي تعزيزها باتفاقية دولية مناسبة تتضمن جزاءات فعالة من شأنها أن تمنع القاء النفايات الخطرة في هذه المنطقة . لذلك ترحب دول المنطقة بمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية المزمع عقده في البرازيل في عام ١٩٩٢ ، وترى أن هذا المؤتمر الدولي الهام يتتيح فرصة ممتازة للدول الأعضاء لتحقيق أهداف المنطقة .

ما زالت المسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق دول المنطقة في حفظ السلام والأمن في المحيط الأطلسي تحظى بأولوية عليا . وقد أدى حصول ناميبيا على الاستقلال في آذار/مارس الماضي ، وانضمامتها كعضو في المنطقة إلى الشعور بضرورة العجلة في العمل على إنهاء النزاعات الداخلية الباقية في المنطقة . وفي هذا الصدد ، ما زالت الحالة المأساوية في ليبريريا تشكل تحدياً رئيسياً . واستلهاماً من الاعتبارات الإنسانية ومن الحاجة الماسة لوضع حد عاجل للمذابح الخرقاء وتمهير الممتلكات بلا معنى ، ما فتئت هناك وعد من الدول في منطقة غرب إفريقيا دوناقية تبذل قصارى جهدها منذ آب/أغسطس لاعادة الأمور إلى مجراها الطبيعي في ليبريريا . ونود أن نفتتحم هذه الفرصة لكي نشاهد مرة أخرى كل ذوي النوايا الحسنة المبادرة إلى مساعدة ليبريريا في هذا الوقت العصيب .

ويسلم وفدى غانا بالدعم الذي قدمته الأمم المتحدة وما زالت تقدمه إلى منطقة السلم ، كما يتضح من اجتماع الخبراء الذي عقد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في برازافيل بالكونغو ، في الفترة من ١٢ إلى ١٥ حزيران/يونيه ، ونستطيع أيضاً إلى دعم مماثل لاجتماع الخبراء الثاني المزمع عقده في أوروجواي في عام ١٩٩١ .

نحن نرى أن بوسع الأمم المتحدة أن تسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق أهداف المنطقة من خلال رصد الأحداث والتطورات التي تقع فيها ، ومن خلال الاتصال مع الوكالات المتخصصة لمنظومة الأمم المتحدة ، واللجان الإقليمية ودون الإقليمية ، والمنظمات والمؤسسات .

وخلصة القول ، تتم أهداف المنطقة إلى حد كبير جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز السلم والأمن والتنمية على الصعيد الدولي . وتتسق هذه الأهداف أيضاً من جميع جوانبها وتأكيد الأمم المتحدة في الوقت الراهن على النهج الإقليمية لتطوير التعاون تعزيزاً لل堞طلعات المشتركة .

إن مشروع القرار A/45/L.23 ، المطروح أمام الجمعية الان ، يسعى إلى تعزيز أهداف المنطقة ، كما أوضح من قبل المتكلمون السابقون . وكأحد مقدمي مشروع القرار A/45/L.23 ، يسعد وفدى غانا أن يشترك مرة أخرى في هذا الجهد الإقليمي الشامل . ولذلك نستطيع إلى اعتماد مشروع القرار بأغلبية ساحقة .

السيد أدوكى (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بحكم الظروف الجغرافية للمنطقة ووقائع تاريخها ، وبحكم الطموحات المشتركة لدولها الساحلية ، كان من المناسب تماماً لمحيط المحيط الأطلسي أن يحذو حذو المناطق المحمية الأخرى ، مثل منطقة المحيط الهادئ ومنطقة المحيط الهندي المجاورة لشبه القارة ، اللتين انشئتتا في وقت مبكر للغاية .

ولذلك ظهر الاتفاق بين الحكومات الراغبة في السلم على الأهمام في إقامة منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي . وفي وقت مبكر للغاية ، وبالتحديد في ٢٧ تشرين

الاول/اكتوبر ١٩٨٧ ، أيد الكونغرس الاعلان الرسمي للامم المتحدة الذي اعتمدته الجمعية العامة في هذا الصدد .

ومع ذلك ، كانت الفترة التي استغرقها وضع مشروع المنطقة مطولة للغاية .  
وانقض عامان - وإن حفلا بالنتائج ، قبل أن يجتمع ممثلو دول المنطقة في ريو دي  
جانينيرو بناء على دعوة من حكومة البرازيل .

وكان على المؤتمر التأسيسي أن يحل المشاكل الملحة قبل أن يتمكن من إقامة منطقة سلم وتقدير . وبطبيعة الحال ، وبحكم تشكيله ، أكد المؤتمر على أن مسائل السلم والأمن والتنمية مسائل متراقبة ، وأعلن أن التعاون فيما بين دول المنطقة أساس لتحقيق أهداف المنطقة .

واشتراك الكونغو بنشاط في مؤتمر ريو دي جانيرو ، وأيد النتائج الطموحة الواردة في الوثيقة الختامية . والآن أصبح من الممكن لمنطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي أن ترى النور على الرغم من أنه لم يكن لها أي وجود حقيقي حتى ٢٩ تموز / يوليه ١٩٨٨ .

ويُسرني أيمًا سرور أن أؤكد مساهمة بلدي في تنمية أنشطة المنطقة . لذلك فمن الطبيعي أن نشترك في المناقشة الحالية حتى يتسع التعبير على نطاق أوسع عن التقدير للجهود التي بُذلت في سبيل تحقيق التعاون بين دول المنطقة . لقد اكتسبت أنشطة منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي عبر السنين مكاناً يزداد أهمية في منظومة الأمم المتحدة .

إن دول المنطقة من حقها أن تفخر كثيراً بهذه التطورات الإيجابية وقد شجّعت دول المنطقة على كل الحالات التي تتقوّض أو تعرّض للخطر استقلال وسيادة وسلامة أراضي الدول الواقعة على ضفتّي الأطلسي على السواء . واعتمدت دول المنطقة سياسات تعاون وتنسيق تتعلّق بأنشطةٍ منها التنظيم الدوري للمعارض التجارية ، وتشجيع الاستثمار الأجنبي ، وتبادل المعلومات كي تستخدّمها الدول الأعضاء في المنطقة ، ومنها ما هو أكثر من ذلك بكثير .

إن دول المنطقة ملتزمة التزاما راسخا بالإبقاء على بيئة المحيط في جنوب الأطلسي خالية من التلوث . وقد أوصى الاجتماع الأول في الوقت المناسب بإنشاء آلية رقابية أقيمت بالفعل . لكنها لم تحرز حتى الان إلّا نجاحا محدودا .

أما فيما يتعلق بسياسات الفصل العنصري لحكومة جنوب إفريقيا ، فإن دول المنطقة متفرقة بشأن عدد من الأحداث الإيجابية الأخيرة . فهي تعتقد أن هذه الأحداث تعزز الأمل في أن تتخلص سلطات بريتوريا عن سياسة الفصل العنصري . وفي غضون ذلك ، إلى أن يتحقق ذلك الهدف ، يجب الإبقاء على الجزاءات الشاملة التي اعتمدها المجتمع الدولي ضد جنوب إفريقيا .

وبالنسبة للأنشطة النووية لجنوب إفريقيا ، تتعارض هذه النشطة مع إعلان إفريقيا منطقة لا نووية ، الذي انضم إليه الدول الإفريقية الأعضاء . كما أنها تتعارض مع الرغبة في جعل منطقة جنوب الأطلسي منطقة خالية من الأسلحة النووية .

يس الكونغو أن تلاحظ أنه أُعرب في الاجتماع الثاني العام لدول المنطقة ، الذي انعقد في حزيران/يونيه الماضي ، عن الارتياح لإعادة العلاقات الدبلوماسية بين حكومتي جمهورية الأرجنتين ، وهي دولة عضو بالمنطقة ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، وكذلك للاتفاقين الواردين في الإعلانين الحكوميين المشتركين الصادرين في مدريد في ١٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ و ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٠ . وفي هذا الإطار الإيجابي للحوار يعتقد الكونغو أن قرارات الجمعية العامة بشأن مسألة جزر مالفيناس (فوكلند) ستتبدد في الدهاءة .

في الاجتماع الثاني لدول المنطقة قبلت عضوية جمهورية ناميبيا . وقد كان ذلك قرارا هاما وعلامة مشجعة على أن منطقة السلم منفتحة . وهذه زيادة في العضوية ستعود بمزيد من التأييد الوطني لهذا المسعى العظيم .

وسيفطلع بلهدي بيوره بكل ما يملك من الإمكانيات وتمشيا مع مسؤولياته . وقد رحبنا ، شأننا شأن دول المنطقة الأخرى ، ب فكرة تنظيم مسلة من الاجتماعات لتجسيد فكرة المنطقة وتدعمها . وفي هذا الصدد ، نجحت برانافيل ، عاصمة الكونغو واحدى

المدن الواقعة في منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي ، في تنظيم أول حلقة دراسية عن قانون البحار ، عقدت في الفترة من ١٢ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٠ . والكونغوليون فخورون جداً وواعون جيداً بالشرف الذي أسبغته عليهم الدول الأعضاء في المنطقة . علاوة على ذلك ، فإنهم ممتنون لمكتب شؤون المحيطات ومكتب قانون البحار التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة ولبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساعدتهم على تنظيم الحلقة .

وقد كان إسهام حلقة برازافيل الدراسية مثمناً للغاية . وستبقى عالقة في الذهان لمدة طويلة ، لأن نتائجها ستشكل أساساً لعمل الحلقة الدراسية الثانية عن المنطقة ، التي من المقرر أن تعقد في عام ١٩٩١ .

ومن المهممواصلة هذه الجهود بغية تيسير تحقيق جميع أهداف المنطقة . فلهذا السبب مثلاً تعلق الدول الأعضاء آمالاً عظاماً على مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية الذي سيعقد في عام ١٩٩٢ في البرازيل . ويتبين للمؤتمر أن يسعى لحل المشاكل البيئية العديدة والمتنوعة ، بما فيها مشاكل البيئة البحرية .

إن الفرض مما قلته الآن عن نطاق وطبيعة أنشطة منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي هو رسم صورة لمجرد مرحلة من مراحل مشروع بدأ يتجسد وتَبَيَّنَ صورة له بعد اكتماله .

#### السيد ساردينيبيرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ أن

افتتحت الجمعية العامة القرار ٣٠٤٤ باغلبية ساحقة من الدول الأعضاء أصبحت منطقة جنوب الأطلسي مكاناً لتطورات إيجابية .

أولاً وقبل كل شيء ، كان من بين هذه التطورات الترحيب باستقلال ناميبيا . والبرازيل ، مع دول المنطقة الأخرى ، أيدت على الدوام شعب ناميبيا في كفاحه من أجل تحرير المصير والاستقلال . وعليه ، فإننا نرى الآن بارتياح كبير ناميبيا وهي تحتل مكانها الصحيح بين مجتمع الدول وبين الدول الشقيقة في منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي .

إن إطلاق سراح نيلسون مانديلا والآحداث الإيجابية الأخرى في جنوب إفريقيا عززت توقعاتنا أنه سيكون يومئن أيضًا أن نرحب في المستقبل القريب في مجتمع جنوب الأطلسي بجنوب إفريقيا المتحررة من الفعل العنصري . ولا تزال البرازيل ملتزمة بجهود المجتمع الدولي للقضاء على نظام الفعل العنصري القائم على العنصرية .

إن البيان المشترك الصادر عن حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٠ يمثل تطوراً هاماً آخر في الجهد الراهنية [إلى تحقيق الأهداف التي تسعى إليها دول المنطقة . وفي ذلك الإعلان ، أعادت الحكومتان العلاقات الدبلوماسية بينهما واتفقتا على مجموعة من التدابير لتعزيز الثقة المتبادلة من خلال تطوير علاقاتهما الثنائية . ونحن نعتقد أن إعادة الحوار سيسميهما بكل تأكيد في التوصل إلى حل عادل و دائم للنزاع القائم بين هاتين الدولتين .

لقد عزّز تنفيذ اتفاق نيويورك إمكانيات تحقيق سلام واستقرار حقيقيين في جمهورية أنغولا الشعبية ، التي تتشاطر معها البرازيل لغة مشتركة ، بل تقيم معها روابط صداقة وتعاون قوية . إن الوقت تمام لكي تدخل في الشؤون الداخلية لأنغولا سيمهد الطريق أمام حل سياسي دائم لنزاع كلذ بالفعل شعب أنغولا ثمنا باهظا وحرم هذا البلد من تحقيق كامل إمكانياته . ونظراً لأن البرازيل تدرك أهمية الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في إنشاء هيكل للسلم في الجنوب الإفريقي ، فإنها تساهم في فريق التحقق التابع للأمم المتحدة الذي أوفد إلى أنغولا .

وفي أمريكا الجنوبية ، وفي توافق مع روح المنطقة ، بدأت الأرجنتين وأوروجواي والبرازيل في تنفيذ برنامج شامل للتعاون والتكافل ، ويتوخى هذا البرنامج اتخاذ تدابير ملموسة في جميع ميادين العلاقات فيما بينها . ونحن نعتبر هذا الجهد الإقليمي مشروعًا لم يسبق له مشيل فيما بين البلدان النامية .

وكخطوة أخرى في إطار الجهود المبذولة لتكثيف الحوار والتعاون البناء بين دول المنطقة ، عُقدت حلقة الخبراء الدراسية الأولى لدول المنطقة ، المعنية بقانون البحار في براغافيل في حزيران/يونيه الماضي ، بمساعدة مكتب هؤون المحيطات وقانون البحار ، وبدعم مالي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وقد أتاح هذا الاجتماع لممثلين جميع دول المنطقة أن يتبادلوا الآراء والمعلومات بشأن المسائل المتعلقة بقانون البحار والأولويات البحرية لكل منها . كما أرسى الأساس لتحديد مشاريع عملية للتعاون في هذا الميدان الهام أثناء الحلقة الدراسية الثانية التي ستستضيفها حكومة أوروجواي في الفترة من ٢ إلى ٦ نيسان/أبريل ١٩٩١ .

وفي الاجتماع الثاني لدول منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي الذي عقد في أبوجا ، العاصمة الجديدة لنيجيريا ، في حزيران/يونيه الماضي ، أتيحت الفرصة لدولتين لان تقييم هذه التطورات وغيرها من التطورات الهامة ، كما تجلى ذلك في الإعلان الختامي لذلك الاجتماع ، كما أتيحت لهم فرصة وضع خطوط جديدة للعمل المشترك . وبينما وضعت الوثيقة الختامية لاجتماع ريو دي جانيرو إطاراً فكرياً ، حدد الاجتماع الثاني تدابير ملموسة لتحقيق أهداف القرار ١١/٤١ والأهداف التي اتفق عليها في الاجتماع الأول .

ويشير التقرير المضمن للامين العام الوارد في الوثيقة A/45/653 إلى أن دول المنطقة اعترفت في أبوجا بأهمية التعاون في كل الميادين ونظرت في إشكال عملية للتعاون فيها ، ابتداء من الأمور الاقتصادية والمالية إلى المعلومات عن التجارة والمعاملات التجارية ، ومن السياحة إلى التبادل الثقافي . ووجه اهتمام خاص لتعزيز التعاون العلمي والتقني بين دول المنطقة . وفي هذا السياق تم التأكيد على أهمية الدعم الذي تقدمه المنظمات الدولية ذات الصلة .

وأعطي اهتمام خاص كذلك للمسائل البيئية وبصفة خاصة المسائل المتعلقة ببيئة البحريّة . ونظراً للاهمية القصوى لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي سيعقد في البرازيل في عام ١٩٩٢ ، فقد أعرب اجتماع أبوجا عن تأييد الكامل للمؤتمر وعبر عن اهتمام دول منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي بتعزيز التنسيق فيما بينها فيما يتعلق بالمسائل البيئية .

وفوق هذا وذاك كان اجتماع أبوجا في حد ذاته دليلاً ملموساً على أن فكرة تعزيز السلم والتعاون في منطقة جنوب الأطلسي تحفز على إقامة اتصالات منتظمة بين الدول الإفريقية ودول أمريكا الجنوبيّة الواقعة في تلك المنطقة ومن ثم يؤكد الهوية الخاصة لمنطقة جنوب الأطلسي .

إن منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي تعتبر - كما اتضح - مرة أخرى في أبوجا حافزاً قوياً لبلدان المنطقة على تعزيز وتكثيف وتوسيع نطاق التفاهم السياسي والتعاون فيما بينها ، بغية إعداد وتنفيذ مشروعات مشتركة لتحقيق تنميتهما الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة ومواصلة العمل لمصلحة السلم والأمن في المنطقة كلها .

لقد عززت التحولات الأخيرة في الساحة الدوليّة اعتقادنا بأنه ما لم يتحقق السلم لا يمكن أن يكون هناك تعاون وأنه من غير التعاون لا يمكن أن يتحقق سلم دائم . إن المكاسب التي تحققت على الصعيد العالمي يجب أن تترجم الان إلى تدابير ملموسة وخلاقة على المستوى الإقليمي . ومنطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي تعتبر دليلاً لا ليس فيه على التزامنا بهذه العقيدة الأساسية الضرورية . وسيsem التعاون الدولي المتزايد مع المنطقة في التسريع بتحقيق أهدافها .

إن مشروع القرار الذي تولت نيجيريا عرضه للتو ، والذي اشتراك البرازيل وغيرها من دول المنطقة في تقديمها ، يعبر عن رغبة الدول الإفريقية ودول أمريكا الجنوبيّة المطلة على جنوب الأطلسي في أن تعمل معاً لتعزيز السلم والتعاون لصالح البشرية كلها وبصفة خاصة لصالح شعوب المنطقة .

ويحدونا الامل أن الوفود القليلة جدا التي لم تؤيد مشاريع القرارات السابقة ذاتصلة ستشارك هذا العام في الموافقة العالمية تقريبا على المبادئ والاهداف البناءة التي تسع إليها دول منطقة السلم والتعاون لجنوب الاطلسي . كما نأمل أن يعتمد مشروع القرار A/45/L.23 بتوافق الاراء .

وستواصل البرازيل ، باعتبارها دولة من دول أمريكا الجنوبية ، تفخر بتراثها الإفريقي ، العمل جنبا إلى جنب مع الدول الأخرى في جنوب الاطلسي للنهوض بتحقيق أهداف المنطقة . وعلى الرغم من أن المسؤولية الأساسية في التنفيذ الكامل لهذه الاهداف تقع على عاتق دول منطقة السلم والتعاون ، فإن هذا التنفيذ يتطلب أيضا التأييد الملحوظ من جانب جميع الدول .

لقد قال الرئيس فرناندو كولور في المناقشة العامة :

"إن منطقة جنوب المحيط الاطلسي ... تكتسب أهمية وستضم ، في ظل تخفيف حدة التوترات الدولية ، عناصر جديدة هي محل اهتمام عالمي ، مثل حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها ... وقد تضطلع منطقتنا للسلم والتعاون بدور متجدد على الساحة العالمية ، شريطة توفر المزيد من الدعم المالي والتكنولوجي لها" . (A/45/PV.4 ، ص ١٢ و ١٣ - ١٥ )

ومع بزوغ عصر جديد يبدو فيه أن السلم والامن الدوليين يكتسبان معناهما الكامل ، نأمل مخلصين أن تحظى أيضا منطقة السلم والتعاون لجنوب الاطلسي بالتأييد العملي للمجتمع الدولي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أقترح أن تقبل قائمة

المتكلمين بشأن البند ٣١ من جدول الأعمال الان .

تقرير ذلك .

السيد بييريز - بالون (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاسانية) : تدخل منطقة السلم والتعاون لجنوب الاطلسي عامها الخامس في وقت حاسم في تاريخ العلاقات الدولية . وفي هذا الصدد ، من المهم أن نجري تقييمها للنتائج التي أحرزت حتى الان .

في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ اعتمدت الجمعية العامة القرار ١١/٤١ الذي أعلنت فيه رسميا إنشاء منطقة سلم وتعاون لجنوب الاطلس . وفي هذا الوقت لم يكن أحد يتتصوّر أنه بعد أربعة أعوام ستكون الأهداف والمقاصد النهائية للإعلان قد أوهكت على التحقيق . ولم يكن أحد يتوقع المذايـك الجديـد . اـلتـفـاـمـ بـيـنـ الدـوـلـ الـكـبـرـىـ ، الـذـيـ كـانـ خـاصـ بـأـشـرـ حـاسـمـ عـلـىـ حـالـةـ الـعـالـمـ ، إـذـ أـنـ زـادـ الـأـمـنـ وـالـسـتـقـارـ فـيـ الـعـالـمـ وـأـسـهـمـ بـمـفـ

خصـامـ فـيـ إـنـهـاءـ صـرـاعـاتـ إـقـلـيمـيـةـ مـعـيـنـةـ ، كـانـ بـعـضـهاـ فـيـ مـنـطـقـةـ جـنـوبـ الـاطـلـسـ .

وـيـمـكـنـ تـقـسـيمـ مـقـاصـدـ الـإـلـانـ إـلـىـ فـتـتـيـنـ أـسـاسـيـتـيـنـ مـتـرـابـطـتـيـنـ لـاـ يـمـكـنـ الفـصـ

بـيـنـهـماـ . الـفـتـتـاـتـ الـأـولـىـ هـيـ تـعـزـيزـ السـلـمـ وـالـأـمـنـ فـيـ الـمـنـطـقـةـ بـهـاـ يـتـفـقـ مـعـ أـهـدـافـ وـمـبـادـ

الـمـيـشـاقـ . بـيـدـ أـنـهـ يـجـبـ عـلـيـنـاـ أـنـ نـدـرـكـ أـنـ لـلـصـورـةـ الـعـامـةـ فـيـمـاـ يـتـمـ بـالـسـلـمـ وـالـأـمـنـ

الـإـقـلـيمـيـيـنـ جـوـانـبـهـاـ الـمـضـيـئـةـ وـظـلـالـهـاـ الـقـاتـمةـ .

ولئن كان قد أحرز بعض التقدم استنادا إلى العلاقات التاريخية بين بلدان المنطقة ، فإن معظم ذلك التقدم محدود ، وما زالت هناك مصادر توثر تشكل عقبات هامة تعرقل تنفيذ مقاصد الإعلان .

لقد شهدنا بsuror باللغة في ٢١ آذار/مارس من هذا العام ، استقلال ناميبيا وانضمامها إلى عضوية الأمم المتحدة ، لتفدو تلقائياً عطوا في المنطقة ، بموجب الفقرة ٥ من الإعلان .

وما زالت الحالة في الجنوب الإفريقي تشهد تطورات إيجابية . وأملنا أن تكون بصدق بداية نهاية نظام الفصل العنصري الكريه الذي يشكل استمرار وجوده واحدة من أبرز العقبات الكباداء أمام بلوغ أهداف الإعلان .

وفضلاً عن ذلك ، أعادت الأرجنتين والمملكة المتحدة العلاقات الدبلوماسية فيما بينهما وببدأت عملية حوار وتفاوض نرجو أن تفضي إلى حل سلمي ، عادل ، ونهائي ، و شامل للصراع حول جزر فالفييان وفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة .

إن إنشاء منطقة سلم في جنوب المحيط الأطلسي يقتضي منها خلو تلك المنطقة من الأسلحة النووية . ولا بد بالضرورة من وجود ترابط بينها وبين المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والカリبي وإعلان إفريقيا منطقة لا نووية . ويؤكد بذلك مجدداً اقتناعه القوي بوجوب خلو المنطقة ، بالفعل ، من الأسلحة النووية . وإننا لশرحب بالتقدم الذي أحرز مؤخراً في أمريكا اللاتينية ، وبخاصة نتائج الاجتماع الأخير الذي عقد في فوز - دو - إيفوسو بين حكومتي الأرجنتين والبرازيل ، والذي أفسح بقدر أكبر للسبيل إلى الالتزام الكامل بمعاهدة ثلاثيات لوكو .

وشمة قسم هام آخر من إعلان ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦ يتعلق بالجهود بالتعاون الإقليمي تحقيقاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على أساس ما لدى الدول المنطقة من مصلحة خاصة ومسؤولية مقدمة على ما سواها في هذا الصدد . وتماشياً مع هذا الهدف ، لم تقتصر حكومة بلدي على انتهاج سياستها القائمة على تنمية التعاون الإقليمي والتكمال في أمريكا اللاتينية بوجه عام ، وبوجه خاص مع البلدين الأميركيين

اللاتينيين الآخرين العضوين في المنطقة وهم الأرجنتين والبرازيل ، فبذلت أيضاً جهداً هائلاً لتوطيد وتوسيع نطاق أواصر الصداقة التاريخية والتعاون المثمر مع الدول الساحلية في القارة الأمريكية .

وبإضافة إلى تلك الإجراءات الإقليمية ودون الإقليمية ، اتخذت بلدان المنطقة الـ ٢٣ ، كمجموعة ، إجراءات محددة للنهوض بالتعاون . فهي أولاً ، أعطت أولوية لمسألة قانون البحار . وهذا أمر منطقي بالنظر إلى كون المحيط الأطلسي هو أداة الرابط الرئيسية بيننا .

وقد عقد الاجتماع الأول لفريق الخبراء المعنى بقانون البحار والتابع للدول الأعضاء في المنطقة في براغافيل في حزيران/يونيه الماضي وكلل بنجاح عظيم . وكان هدفه تبادل المعلومات عن التطورات ذات الصلة باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار . وفضلاً عن ذلك ، بذل جهد لتعزيز التفهم المتبادل لمختلف التشريعات لدى الدول المعنية ولتشجيع على الاطلاع بدراسات في هذا المجال . وسوف يتشرف بلدي في نيسان/أبريل من العام القادم باستضافة الاجتماع الثاني الذي سيتمثل هدفه في تحديد وتعيين مشروعات التعاون العملية في هذا المضمار .

ويود بلدي أن يؤكد تقديره للدعم المحمود المقدم من مكتب هؤون البحار وقانون البحار ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وهم الهيئتان اللتان أسهماتا إسهاماً حاسماً في نجاح الحلقة الدراسية التي عقدت في براغافيل . كما أنهما تعملان بنفس الشكل فيما يتصل بالحلقة الدراسية المزمع عقدها في مونتفيديو .

إن التردي المستمر في البيئة على الصعيد العالمي والخطر المحدقة بالنظام البيئي لجنوب الأطلسي حملت دول المنطقة على إيلاء أهمية قصوى للبقاء على مجالاتها البحرية بمناي عن التلوث وحمايتها من إلقاء النفايات الخطيرة ، سواء كانت سامة أو نووية . وتحقيقاً لهذه الغاية ، قررنا في أبوجا أن نكرس جهودنا لتعزيز آلية الرقابة وتشجيع نشر المعلومات حسبما يوصي إعلان ريو .

ويعد من الموارد البحرية الحية بالمنطقة وتنميتها الرشيدة في مواجهة زيادة مطردة في عمليات الصيد بجنوب المحيط الاطلسي مصدر انشغال شديد لدى بلدي الذي استهمر في السنوات الأخيرة نسبة كبيرة من مواردنا المحدودة في تطوير قطاع صيد الاممك .

وأخيرا وليس آخرأ ، نود أن نشير إلى بعض المسائل المؤسسية . فمنطقة السلم والتعاون التي انشأتها الجمعية العامة منذ أربعة أعوام غدت واقعا يزداد قوة يوما بعد يوم ، ويكتسب زخما خاما . ولقد قطعنا شوطا طويلا ولكن ما زال الطريق طويلا أمامنا . وغنى عن البيان ، أن أهداف المنطقة طموحة للغاية وأنه ينبغي النظر إلى العديد منها باعتبارها أهدافا طويلة الأجل . بيد أنه إذا كان بإمكاننا أن نعلن شيئا بشارة فهو أن الدول الأعضاء بدأت عملية إندماج تسير فيها خطوة خطوة على أساس ملائم وراستخ .

وقد عقدنا اجتماعين - أحدهما في ريو لتحديد مجالات التعاون والآخر في أبوجا لإحراز تقدم بين صوب بلوغ العديد من أهدافنا . وأنشأنا آلية تنسيق ، مرننة وفقاً ، تعمل الان بشكل مرض دون أي جمود مؤسسي أو معوقات بيروقراطية من أي نوع . ولقينا ، في المقام الأول ، تأييدا شبه إجماعي من جانب المجتمع الدولي تمثل في صدور أربعة قرارات عن الجمعية العامة . وإننا على ثقة من أن ذلك التأييد يمتد ليشمل مشروع القرار الخامس الذي عرضه منسقنا السيد اديبيمي ، مثل نيجيريا ، ببلغة فائقة . وإننا على اقتضاع راسخ بأنه نحو متوازن وبناء وجدير بالتأييد .

وعلى الرغم من أن منطقة السلم والتعاون مفهوم قانوني حديث العهد دائم التطور ، ينبغي التشديد على أن وجودها ومبادئها تتسم تماماً مع مبادئ المناطق المنشاة بموجب القانون الدولي ، الأمر الذي يتجلّ في اتساق قرارات الجمعية العامة وإعلان ريو وأبوجا . وفي هذا الصدد أود أن استرجع الانتباه إلى الفقرة السادسة من ديباجة مشروع القرار ، وإلى مضمون الفقرة ٩ من المنطوق الذي يعبر عما أبداه أعضاء المنطقة ، في أبوجا ، من تطلعات وعن رغباتهم في تحويل المنطقة إلى أداة فعالة

قادرة على النهوض باحترام حقوق الإنسان ، والحريات الأساسية ، والمساواة العرقية ، والعدل والحرية ، باعتبارها عناصر لا تنفصل عن السلم والتنمية والتعاون على جميع المستويات .

إن أوروجواي بلد محب للسلم ، ونامٍ وبحري . وتبعاً لذلك ، فإننا نلتزم التزاماً راسخاً بمبادئ المنطقة وأهدافها . ومن ثم ، تولي حكومتي ، في ميامتها الخارجية ، أولوية علياً لتدعم المنطقة . فهي إسهام هام في إقرار السلم والأمن في منطقةنا وأداة ممتازة للتعاون بين البلدان الساحلية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية . كما أنها تمثل تلاقي عدد كبير من المبادئ والمصالح المشروعة ، والمواقد الجديرة بالثناء من جانب ٣٣ بلداً من بلدان القارتين . ومن ثم نؤكد مجدداً التزام أوروجواي بمبادئ المنظمة عليها منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي ، وتصميمنا على المثابرة على جهودنا لنكفل مع سائر الدول الأعضاء الوفاء بمقاصد تلك المنطقة .

السيد كيبيري نفوفوكا (زائر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : التمس العذر لاعفائي من الاطلاع بواجب محبب إليّ هو تهنىّتكم على شغل هذا المنصب الجليل ، منصب رئيس الجمعية العامة في هذه الدورة . وقد فعل ذلك من قبلي بكل حرارة وبلا غصة من هم أكثر قدرة مني ، ومن بينهم وزير خارجية زائر .

إن عالمنا يشهد تقلبات سياسية كبرى . وهناك تكهّنات متزايدة بشأن مستقبل العالم ، ولا سيما بعد اجتماع باريس الذي أقر فيه ٣٤ رئيس دولة وحكومة أوروبية المصالحة بعد أهوال الحرب العالمية الثانية وانقسام العالم العربي إلى كتلتين أيديولوجيتين متّعاديّتين . والآن يشهد العالم تسارع وتيرة التاريخ على نحو لم تتحدد معالمه حتى الآن بوضوح ، ولكنه يبشر بدون شك بعالم يصر على التعاون الدولي والتقدم إلى ما يتّجاوز المراعات الأيديولوجية التي سيطرت للاسف على العلاقات بين الدول خلال الـ ٤٥ سنة الماضية .

وقد وقعت دول الجنوب في دوامة التغيرات السياسية التي هي جزء لا يتجزأ من عصرنا ، فاختفت تشعر بالارتباك ولا يمكنها أن تتعرّف بوضوح على الدلالات التي تلوح في الأفق . وهي تتساءل وبالتالي عمّا يخبئه لها المستقبل . هل هي بداية تحويل الجنوب إلى طرف هامشي في الشؤون الدولية ، أم أن التهميش قد أصبح بالفعل حقيقة واقعة ؟ لا يمكن لأحد أن يرد بدقة على هذا السؤال ، ولكن الاضطرابات التي يشهدها العالم هي بالتأكيد مداعاة للقلق .

ولكن بينما كنا ننتظر في هذه الأمور قرر عدد من دول أمريكا اللاتينية ومن الدول الأفريقية المطلة على المحيط الأطلسي أن تلتقي في ١٩٨٨ لأول مرة في ريو دي جانيرو لإرساء الاسس لمنطقة للسلم والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي على أساس القرار ١١/٤١ للجمعية العامة المتّخذ في ٢٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٦ .

إن الجمعية العامة تشدد في القرار ١١/٤١ على ضرورة جعل منطقة جنوب المحيط الأطلسي في مأمن من تسخيرها لخدمة الأغراض العسكرية وسباق التسلح والقواعد العسكرية الأجنبية ، وقبل كل شيء آخر ، في مأمن من الأسلحة النووية . إن هذا القرار قد طلب إلى كل الدول من جميع المناطق الأخرى تخفيف وجودها العسكري في منطقة جنوب المحيط

الأطلسي وإزالته في نهاية الأمر ، والامتناع عن إدخال الأسلحة النووية اليها ، والامتناع عن تسريب المنافسات والنزاعات الإقليمية الغربية عن المنطقة الى داخلها ، وطلب القرار الى جميع الدول التعاون للقضاء على كل مصادر التوتر في المنطقة ، واحترام الوحدة الوطنية لكل دولة في المنطقة وسيادتها واستقلالها السياسي ووحدة أراضيها ، والامتناع عن استخدام القوة او التهديد باستخدامها ، والامتثال الدقيق لمبدأ الا تكون اراضي دولة ما محل احتلال عسكري بسبب استخدام القوة مما يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ومبدأ عدم جواز اكتساب الاراضي بالقوة . وأعادت الجمعية العامة التأكيد على أن القضاء على الفعل العنصري ، وحصول الشعوب على حق تقرير المصير والاستقلال ، ووقف جميع الاعمال العدوانية والهدامة ضد الدول في المنطقة ، هي اسس اساسية للسلم والأمن في المنطقة .

وتدعو الجمعية العامة ايضا الدول في منطقة جنوب المحيط الأطلسي الى متابعة تعزيز التعاون الإقليمي ، وحددت عدة مجالات محتملة للعمل المشترك ، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وحماية البيئة ، وصول الموارد الحيوية في المنطقة . وفي القرار ١٦٤٢ الصادر في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ طلبت الجمعية العامة الى دول المنطقة اعتماد وتنفيذ برامج محددة لتحقيق الاهداف المبينة في إعلان إنشاء منطقة سلم وتعاون في جنوب المحيط الأطلسي .

إن التعاون والتنمية هما المفهومان اللذان يحددان المفاهيم الأساسية لهذه المنطقة الجديدة . وقد شهدت زائير مولد هذه المنطقة في ريو دي جانيرو في عام ١٩٨٨ ، وشاركت منذ ذلك الحين بنشاط في مختلف المؤتمرات ذات الصلة لهذا الموضوع . نحن ندرك بصورة متزايدة الدور الهام الذي يمكن للتعاون فيما بين دول الجنوب أي التعاون فيما بين البلدان النامية ، أن يطلع به في تعزيز التقدم في بلداننا . ولن يمكن تحقيق تقدم دون التمكن من التكنولوجيا والعلوم الأساسية . وفيما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا في الوقت الحالي ، ينقسم الجنس البشري إلى فئتين : من يملكون ومن لا يملكون ناحيتها . ويجب أن تكون بلداننا ، التي تستاجر بـ ٨٠ في المائة من سكان العالم ، قادرة على إيجاد القدرات العلمية والتكنولوجية

الخامة بنا لتحسين نوعية حياة شعوبنا . إن تحسين التعليم والبحوث في العلوم الأساسية يعتبر في بلداننا أمراً ذا أهمية حاسمة لتحقيق هذا الهدف ، فما من دولة تستطيع أن تتتطور على المدى الطويل دون الامكانيات الأساسية اللازمة للتعليم والتدريب والبحوث في العلوم الأساسية . ولن يمكن للعلم والتكنولوجيا أن يزدهراً ما لم يتكون مجتمع له ثقافة علمية على المستوى الشعبي . ذلك شرط سبق لتحقيق تنمية مليمة تستندها سياسة قوامها الادارة السديدة للموارد الاقتصادية والمالية .

إن وفدي يؤيد بالكامل مشروع القرار المقدم من جميع الدول الاعضاء في منطقة السلم الممثلين في الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة . وهو يؤيد الآراء التي يعبر عنها مشروع القرار ، ولا سيما الفقرتان ٨ و ٩ أي أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أمر أساسي ، وينبغي أن تتلقى تلك البلدان المساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من هيئات الأمم المتحدة ذاتصلة ، وينبغي تأييد تطلعات دول المنطقة إلى أن تجعل منه أداة فعالة في تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمساواة العرقية ، والعدالة والحرية ، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من عناصر السلم والتنمية والتعاون على المستويين الوطني والإقليمي .

ويأمل وفد زائير والاعضاء الآخرون في المنطقة أن يعتمد مشروع القرار المعروض علينا بالإجماع لأنّه يتمشى تماماً مع أهداف ميثاق الأمم المتحدة .

السيد (السنفال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن وفد السنغال يسعده دوماً أن يشترك في النقاش الدائر حول البند المدرج على جدول الأعمال الخامس بمنطقة السلم والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي .

ونظراً لأن السنغال بلد يهتم اهتماماً كبيراً بالتعايش السلمي والتضامن فيما بين الدول والشعوب ، فإنه دعم دوماً جهود المجتمع الدولي لتحويل هذه المنطقة إلى ملاذ للسلم يمكن فيها تربية إنشطة ذات نفع عام تعود بالخير على البشرية جماء .

يسعدني أن أذكر بأن بلدي قد أيد تأييدها تماماً منذ البداية المبادرة البرازيلية ، التي أعقبتها مشاورات مكثفة ومشرمة فاتحة للجمعية العامة في ٣٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٦ اعتماد إعلان يعطي العيز المحيطي الواقع بين أفريقيا وأمريكا الجنوبية مركز منطقة سلم وتعاون .

ومنذ اعتماد هذا الإعلان الهمام ، ظلت دول المنطقة تزيد من الاتصالات فيما بينها من أجل البحث المشترك ، وبدعم من الأمم المتحدة ، عن أنساب السبل والوسائل لتحقيق أهداف المنطقة . ولهذا الفرض عقد اجتماعان أحدهما في ريو دي جانيرو البرازيل ، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٨ . والآخر في أبوجا ، نيجيريا في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ حزيران/يونيه من هذا العام .

وفي الفترة ما بين هذين الاجتماعين ، التقى خبراء من الدول المعنية خلال الفترة ما بين ١٢ و ١٥ حزيران/يونيه من هذا العام ، في برازافيل ، الكونغو ، في حلقة دراسية نظمت بدعم مالي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وبمساعدة فعالة من خبراء مكتب شؤون المحيطات وقانون البحار التابع للأمم المتحدة .

وفي هذه المجتمعات المختلفة وجه اهتمام خاص ، أولاً ، إلى حاجة الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار إلى التأكيد أن تنفيذ الاتفاقية يحسن بمراعاة مصالح جميع الأمم على النحو اللازم ، وثانياً ، الجهود التي يتعمّن على دول المنطقة القيام بها لتعزيز تعاونها الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي بإجراء تبادل منتظم للبيانات والمعلومات ، وخاصة في مجال إدارة الموارد السمكية وسمياتها واستغلالها ، بالإضافة إلى مجال حماية البيئة البحرية ، وأخيراً ، أهمية تعزيز التعاون التقني بين البلدان النامية ، بمساعدة مالية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

ويود وفد بلادي أن ينتهز هذه المناسبة للإعراب عن سعادته بالنتائج الهمامـة التي أمكن التوصل إليها في اجتماع أبوجا وفي حلقة برازافيل الدراسية . ونأمل أن تحظى هذه النتائج بتأييد واسع النطاق في منظمتنا ولدى الدول الأعضاء . وسيسمح هذا التأييد بتنظيم الحلقة الدراسية الإقليمية القادمة المقرر عقدها عام ١٩٩١ في أوروغواي ، والتي يتوقع أن تعتمد تدابير محددة وفعالة .

إن السنغال لا تعتبر جنوب الأطلسي مجرد أداة للتنمية الاقتصادية بل تعتبره أيضاً تراثاً ثقافياً ثميناً ، لاسيما بسبب الصلات الوثيقة التي تربط بين البحر والبشر .

ولهذه الاسباب جميعها ، يأمل وفد بلادي بشدة ان تبقى المنطقة بمنأى عن التوترات والصراعات وان تصبح ساحة للتعاون والتضامن بين جميع الدول المعنية . وفي هذا الصدد ، يتعمين على المجتمع الدولي الا يدخل وسما كي تظل المنطقة خالية من الاسلحة النووية وجميع اسلحة التدمير الشامل الاخرى .

ولا شك في ان استقلال ناميبيا وانضمامها الى المنطقة أمر يبعث على الارتياب البالغ . ويرحب وفد بلادي ترحيبا شديدا بهذه التغييرات لكن سياسة الفصل العنصري التي ينتهجها نظام جنوب افريقيا مستمرة رغم ما احرز من تقدم في جنوب افريقيا . ويرى وفد بلادي انه يتعمين تشجيع جنوب افريقيا على الاسراع بعملية الإزالة الكاملة لنظام الفصل العنصري ، وإخضاع منشاتها النووية ، حسبما وعدت ، لشرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وقد أحاط وفد بلادي علما باتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركات النفايات الخطرة عبر الحدود وبتصريفها ، ونؤكد من جديد تاييدنا لجميع التدابير اللازمة لوقف حركة هذه النفايات في منطقة جنوب الاطلس .

ونؤكد في هذا الصدد ما يتعمين إيلاؤه من اهتمام لمؤتمر الامم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية ، المقرر عقده في البرازيل عام ١٩٩٢ ، والذي يتوقع ، من خلال التنسيق التام بين مواقف دولنا ، ان يساعدنا في بلوغ اهداف المنطقة وفي السعي الى حل مرض لما قد يواجهها من مشاكل بيئية .

ولهذه الاسباب جميعها ، يسر وفد بلادي أيمما سرور ان يشتراك ، بالنيابة عن السنفالي ، في تقديم مشروع القرار الخاص بجنوب الاطلس ، الذي عرضه ممثل نيجيريا بحيوية ومهارة .

وختاما ، آمل ، في عهد الانفراج الجديد هذا ، ان يحظى مشروع القرار بتاييد واسع النطاق وان تصوت الجمعية بالموافقة عليه بالإجماع .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استمعنا الى المتكلم الاخير في مناقشة هذا البند .

تبث الجمعية الان في مشروع القرار A/45/L.23 ، بصيغته المنقحة شفويًا ، وقد انضمت غامبيا إلى الدول المقدمة له .

طلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجماهير ، أنغولا ، أنغوفوا وبربودا الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا بوليفيا بوروسانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، جمهورية بييلورومانيا الاشتراكية السوفياتية الكاميرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية إفريقيا الوسطى تشاد ، هيلس ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمارك جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر السلفادور ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون غامبيا ، ألمانيا ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمala غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا آيسلندا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) العراق ، أيرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، جامايكا ،الأردن كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، لختنستاين ، لكسمبرغ دمشق ، ملاوي ، ماليزيا ، ملدين ، مالى ، مالطة موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب موزambique ، ميانمار ، ناميبيا ، نيجير ، هولندا ، نيوزيلندا نيكاراغوا ، النiger ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان

بنما ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان كيتس ونيفي ، سانت لوميا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، المومال ، أسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، موزايلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروجواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زاير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : اليابان .

اعتمد مشروع القرار L.23/A/45 بمصافته المنقحة شفهيا ، بأغلبية ١٥٠ موتا

مقابل صوت واحد ، مع امتياز عضو واحد عن التمويت (القرار ٣٦/٤٥) .

الرئيس (ترجمة شفهية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة للممثليين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم . وأذكر الوفود بأنه طبقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٢٤ يحدد تعليل التصويت بمدة عشر دقائق وتقوم به الوفود من مقاعدها .

السيد منديس (البرتغال) (ترجمة شفهية عن الانكليزية) : لقد سر وفد البرتغال أن يؤيد مشروع القرار L.23/A/45 ، الذي اعتمدته الجمعية العامة منذ لحظات ، والخاص بمنطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي ، كما فعل بالنسبة لمشاركة القرارات المماثلة في الدورتين الأخيرتين للجمعية العامة . وكما ذكرنا في هاتين المناسبتين ، فإننا ندرك الاتجاهات الإيجابية الهامة التي تشهدها العلاقات الدولية وانخفاض التوتر في شتى أنحاء العالم .

وفي هذا المدد ، لا بد أن يسمم القرار في تعزيز السلم والتعاون الدولي وتوطيد مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة .

لقد ظلت البرتغال تولي باستمرار اهتماما بالغا للمسائل المتعلقة بجنوبي الأطلسي ، وهي منطقة تربطها بها علاقات تاريخية مستمرة وتقع فيها الفالبية المعلم من البلدان الناطقة باللغة البرتغالية والتي تقيم معها ملات وثيقة ، وهي إنفول والبرازيل والرآن الأخضر ومان تومي وبرينسيبي وغيانا - بيساو . وتمشيا مع هذه الموقف ، نعرب عن تقديرنا للتحسينات العامة التي أدخلت على صياغة مشروع القرار .  
بيد أننا ، كما فعلنا في العام الماضي ، نود أن نبدي تحفظاتنا بشأن قسم التحديد الجغرافي لمنطقة التي تشملها أحكام القرار .

السيد أمين (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد صوتت فرنسا

هذا العام لصالح مشروع القرار A/45/L.23 كما فعلت في العام الماضي بالنسبة لشئون مماثل ، نظراً لما يربطنا من صلات صداقة تاريخية وتعاون مع دول منطقة جنوب الأطلسي ، ولأننا نؤيد الجهد الذي بذلت على مستوى المنطقة لكافلة التعاون بين دول المنطقة . ومع ذلك ، فإن بلدي يؤكد من جديد ، التحفظات التي أعرب عنها فيما يتعلق بكلمة منطقة السلم في جنوب المحيط الأطلسي كما يطرحها النص المعروض علينا . وتتمثل هذه المخاوف في الآثار بالغة الشدة التي يحيط بالحدود الجغرافية للمنطقة المقسورة وكذلك بطبيعة الالتزامات المحددة الواقعة على الدول المعنية .

كما أود أن أذكر أيضاً بالأهمية الرئيسية التي تعلقها فرنسا دائماً على ضمان أن لا ينطوي إنشاء منطقة للسلم أو منطقة مجردة من السلاح النووي بحال من الأحوال على أي انتهاك لقواعد القانون الدولي ، وخاصة القواعد المطبقة على استخدام المجاليين الجوي والبحري . وفي ضوء هذه الحقائق ، يسرّ وفدي على وجه الخصوص ، إضافة فقرة مادمة جديدة إلى ديباجة مشروع القرار .

وتأمل فرنسا بصدق ، وبروح بناءة ، أن يزال ما يبقى من غموض عند النظر في هذا البند في الدورة القادمة للجمعية العامة .

السيد كينيث (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أيد وفدي

مشروع القرار A/45/L.23 لأن سيادة اسرائيل الدائمة هي أن قضية السلم والتعاون بين الدول تخدم على أفضل وجه عندما تقوم على الاتفاقيات الإقليمية .

غير أن تأييد وفدي لهذا القرار لا يخل بموقف حكومة اسرائيل القائل بأن إنشاء أي منطقة للسلم والتعاون ينبيء أن يكون نتيجة لمحاولات متعددة الأطراف تتشترك فيها الدول المعنية وليس نتيجة لقرار صادر عن الجمعية العامة .

ويود وفدي أيضاً أن يؤكد من جديد ، وأن يسجل ، التحفظات التي أعرب عنها في بيانه الذي أدلّ به تعليلاً لتصويته بعد التصويت على قرار الجمعية العامة ١١/٤١ المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٦ .

السيد فريزر (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوتت كندا

لصالح مشروع القرار A/45/L.23 ، لأننا نؤيد جهود المجتمع الدولي ، وخاصة جهود دول جنوب الاطلس الرامية إلى التهور بالسلم والتعاون في تلك المنطقة الهامة .

وأحد الموضوعات التي عالجها هذا القرار ، موضوع نقل النفايات الخطرة والسماء والنوية إلى منطقة جنوب الاطلس والتخلص من هذه النفايات فيها . وفي هذا الصدد ، أود أن أشير إلى أن كندا تؤيد بشدة النظم الدولية القائمة بالفعل لمراقبة بعض هذه الأنشطة . وتشمل هذه النظم الأنظمة التي تطبقها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن حركة نقل النفايات النووية عبر الحدود ، وأحكام اتفاقية بازل الخامسة بمقاييس النفايات ، التي تحكم إلقاء النفايات في البحر .

وكندا إذ تصوت لصالح مشروع القرار A/45/L.23 تفعل ذلك دون أي إخلال بالتزامها بالنظم الدولية المشار إليها .

السيد ستاين (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية)

أود أن أبين الأسباب التي أدت بالولايات المتحدة إلى عدم تأييد المحاولات الرامية لإنشاء منطقة سلم معترف بها دوليا ، عن طريق قرار الجمعية العامة . وفي اعتقادنا بأن مناطق السلم هذه لا يمكن إنشاؤها إلا عن طريق المفاوضات المتعددة الأطراف بين ذوي الصلة .

ويتعلق شاغلنا الثاني بحرية الملاحة . وب بينما تقدر الولايات المتحدة الإشارات الإيجابية التي أدخلها مقدمو مشروع القرار استجابة لمخاوفنا بشأن هذه المسألة ، فإننا نلاحظ أن هذه الإشارات لا ترد إلا في ديباجة القرار . هذا إلى جانب أننا نعتقد ، في ضوء المطالب الأقليمية لبعض الدول في المنطقة ، بأن هذا القرار لا يحمي بشكل كافٍ حق المرور البرئ في المياه الأقليمية على النحو الذي حدده العرف الدولي وحدّدته المفاوضات الخامسة بقانون البحار .

وأخيرا ، وعلى سبيل الملاحظة العامة ، فإننا نعتقد بأن عمل الأمم المتحدة يمكن تعزيزه بتقديم مشاريع قرارات تركز تركيزاً أقوى على القضية المطروحة ومنطـوق النص المعروض علينا يتضمن عدة فقرات تتناول الشواغل البيئية والاجتماعية والإنسانية . وفي رأينا أن هذه الفقرات ، على النحو الذي عرضت به ، لا ترتبطـها بمفهوم منطقة السلم سوى علاقة واهية .

#### السيد موناغن ليسبيير (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : لقد

أيد وفدي دائمـا إنشاء مناطق للسلم في مختلف مناطق العالم ، كما شارك المجتمع الدولي الرأي في أن إنشاء هذه المناطق يسهم في تعزيز أمن الدول الواقعة في تلك المناطق وفي تعزيز السلم والأمن الدوليين بوجه عام .

وفنزويلا بوصفها دولة ساحلية في جنوب المحيط الأطلسي حيث يصب الأورينوكو - ممرـنا المائي الرئيسي - مهتمـة اهتماماً شديداً بالمبادرة الرامية إلى إنشاء منطقة سلم في جنوب الأطلسي تكرس كلـياً للنهوض بالتعاون بين الدول الساحلية وغيرها من الدول الأخرى المعنية ، ولتنسيق جهود هذه الدول في عمل موحد لصالح سلم وأمن وتقـدم المنطقة .

#### السيد ساتوه (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أدلـى

بكلـمات قليلـة لتعليقـ امتناعـ بلـدي عن التصويـت على مشروعـ القرارـ المعـروضـ عليناـ . إنـ اليـابـانـ تـفهمـ وـتـؤـيدـ ، منـ حـيـثـ المـبـدـأـ ، تـطـلـعـاتـ وـمـبـادـراتـ الـبلـدانـ الـواـقـعـةـ فيـ منـطـقـةـ جـنـوبـ الـأـطـلـسـيـ فيـمـاـ يـتـعـلـقـ بـكـفـالـةـ السـلـمـ وـالـنـهـوضـ بـالـتـعـاوـنـ الـاقـلـيمـيـ فيـ اـطـارـ منـطـقـةـ لـلـسـلـمـ وـالـتـعـاوـنـ فيـ جـنـوبـ الـأـطـلـسـيـ .

إلاـ أنـ اليـابـانـ تـعـتـقـدـ ، بـأنـ أيـ مـحاـوـلـةـ لـاقـامـةـ منـاطـقـ لـلـسـلـمـ مـعـتـرـفـ بـهـاـ دولـيـاـ أوـ منـاطـقـ لـاـ نـوـوـيـةـ يـنـبـغـيـ أنـ تـتـمـ عنـ طـرـيقـ المـفاـوـضـاتـ الـمـتـعـدـدـةـ الـأـطـرـافـ الـتـيـ تـشـتـرـكـ فـيـهاـ الـأـطـرـافـ الـمـعـنـيـةـ وـلـيـسـ بـمـجـرـدـ استـصـدارـ قـرـارـ منـ الجـمـعـيـةـ الـعـامـةـ . وـتـعـتـبـرـ اليـابـانـ أـيـضاـ أنـ إـنـشـاءـ هـذـهـ الـمـنـاطـقـ يـنـبـغـيـ أـلـاـ يـتـعـارـضـ بـأـيـ حـالـ مـعـ الـقـوـاـدـ الـتـيـ تـطبـقـ بـمـفـةـ خـاصـةـ عـلـىـ اـسـتـخـدـامـ الـمـجـالـيـنـ الـبـحـرـيـ وـالـجـوـيـ .

#### الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا تكون قد انتهينا من نظرـ

الـبـندـ ٣ـ١ـ مـنـ جـدـولـ الـأـعـمـالـ .

البند ١٦ من جدول الاعمالانتخابات لمجلس الشواغر في الهيئات الفرعية(٤) انتخاب أعضاء لمجلس الأغذية العالمي

١١ انتخاب اثنتeen عضواً : مذكرة الأمين العام . (A/45/296) ،

١٢ انتخاب عضو لمجلس شاغر عارض : مذكرة الأمين العام (A/45/296/Add.1) .

(ب) انتخاب عشرين عضواً للجنة البرنامج والتنسيق : مذكرة الأمين العام (A/45/297)

(Add.1)

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنتقل الجمعية أولاً إلى

انتخاب ١٢ عضواً لمجلس الأغذية العالمي بدلاً من الأعضاء الذين تنتهي فترة عضويتهم في المجلس في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ . وبعد الانتهاء من تلك الانتخابات ، تنتقل الجمعية إلى انتخاب عضو واحد لمجلس الأغذية العالمي من دول أوروبا الشرقية الاشتراكية لمجلس شاغر عارض نتج عن انضمام الجمهورية الديمقراطية الألمانية سابقاً إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية ، وذلك اعتباراً من ٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ . وكان من المقرر أن تنتهي فترة عضوية الجمهورية الديمقراطية الألمانية سابقاً في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ .

وفقاً للقرار ٣٣٤٨ (د - ٣٩) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، تنتخب الجمعية العامة أعضاء مجلس الأغذية العالمي بناءً على ترشيح من المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

إن ترشيحات المجلس الاقتصادي والاجتماعي للانتخابات الراهنة واردة في الوثيقتين A/45/296 و Add.1 A/45/

تشريع الجمعية الان في انتخاب ١٢ عضوا لمجلس الأغذية العالمي .  
الدول الاعضاء الإثنتا عشرة التي تنتهي عضويتها هي : اندونيسيا ، أوروجواي ، بلغاريا ، تايلاند ، تركيا ، زامبيا ، الصين ، كندا ، كوت ديفوار ، مدغشقر ، المكسيك ، الولايات المتحدة الأمريكية . ووفقا للقرار ٣٤٨ (د - ٣٩) يجوز للاعضاء الذين انتهت مدتھم أن يعاد انتخابهم .

وقد رفع المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدول الآتية : ثلاثة دول افريقيه لثلاثة مناصب شاغرة - غامبيا ، وكينيا ، وليسوتو ، وثلاث دول اسيوية لثلاثة مناصب شاغرة - بنغلاديش ، والصين ، ونيبال ، ودولتان من أمريكا اللاتينية لمنصبين شاغريين - كولومبيا ، والمكسيك ، ودولة اشتراكية من أوروبا الشرقية لمنصب شاغر واحد - بلغاريا ، وثلاث من دول أوروبا الغربية ودول أخرى لملء ثلاثة مناصب شاغرة - تركيا ، وكندا ، والولايات المتحدة الأمريكية .

عدد الدول المرشحة من بين الدول الافريقيه ، والدول الاسيوية ، ودول أمريكا اللاتينية والكاريببي ، والدول الاشتراكية لأوروبا الشرقية ودول أوروبا الغربية ودول أخرى يساوي عدد المناصب المطلوب شغلها في كل منطقة من تلك المناطق .

ووفقا للفرقة ١٦ من المقرر ٤٠١/٣٤ ، يجوز للجمعية في الانتخابات الفرعية التخلی عن الاقتراع السري عندما يكون عدد المرشحين مساويا لعدد المناصب الشاغرة .  
ووفقا لذلك ، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في إعلان الدول التي رشحها المجلس الاقتصادي والاجتماعي أعضاء منتخبين في مجلس الأغذية العالمي لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ .

تقرر ذلك .

**الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :** تشرع الجمعية الان في انتخاب عضو واحد لمجلس الأغذية العالمي من الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية للمرة الباقيه من عضوية جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة . وقد رفع المجلس الاقتصادي والاجتماعي يوغوسلافيا لشغل هذا المنصب .

وكما ذكر من قبل ، فإنه وفقاً للفقرة ١٦ من المقرر ٤٠١/٣٤ ، يجوز للجمعية أن تتخلص في انتخابات الأجهزة الفرعية عن الاقتراع السري عندما يكون عدد المرشحين مساوياً لعدد المناصب المقرر شغلها . ووفقاً لذلك ، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في [إعلان يوغوسلافيا عضواً منتخبًا في مجلس الأغذية العالمي لفترة تبدأ فوراً وتنتهي في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ؟

تقرير ذلك .

**الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :** أهنئ الدول التي انتخبت أعضاء في مجلس الأغذية العالمي .

بهذا نختتم نظرنا في البند الفرعى (أ) من البند ١٦ من جدول الأعمال .

ننتقل الآن إلى البند الفرعى (ب) من البند ١٦ من جدول الأعمال "انتخاب عشرين عضواً للجنة البرنامج والتنسيق" .

وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٣١٨/٤٢ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، تنتخب الجمعية أعضاء لجنة البرنامج والتنسيق بناءً على ترشيح المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

معروض على الجمعية الوثيقتان A/45/297/Add.1 و A/45/297 اللتان تتضمنان ترشيحات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لملء الشواغر في اللجنة التي ستحدد نتائجها لانتهاء مدة عضوية البلدان الآتية يوم ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ : ألمانيا ، أوغندا ، باكستان ، البحرين ، بإنجلترا ، بولندا ، ترينيداد وتوباغو ، رواندا ، رومانيا ، السويد ، كندا ، كوبا ، كوت ديفوار ، كولومبيا ، كينيا ، المكسيك ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، النمسا ، الهند ، يوغوسلافيا .

وقد رفع المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدول الآتية : ٤ دول افريقية لاربعة مناصب شاغرة - أوغندا ، بوروندي ، الكونغو ، نيجيريا ، و ٤ دول آسيوية لاربعة مناصب شاغرة - اندونيسيا ، باكستان ، العراق ، الهند ، و ٤ دول من أمريكا اللاتينية والカリبي لاربعة مناصب شاغرة - البرازيل ، ترينيداد وتوباغو ، شيلي ، كولومبيا ، وخمس دول اشتراكية من أوروبا الشرقية لملء ثلاثة مناصب شاغرة - بولندا ، جمهورية أوكراانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلاروسيا بلغاريا ، رومانيا ، وخمس دول من أوروبا الغربية ودول أخرى لملء اشتراكية السوفياتية ، رومانيا ، وخمس دول من أوروبا الغربية ودول أخرى لملء خمسة مناصب شاغرة - ألمانيا ، إيطاليا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، النرويج ، هولندا . وفيما يتعلق بالدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، فإن الإشارة الواردة في الوثيقة A/45/297 إلى ترشيح الجمهورية الديمocrاطية الألمانية إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية ولذلك فإنها بطبيعة الحال لم تعد لها أهمية .

إن عدد الدول المرفحة من بين الدول الافريقية ، والدول الآسيوية ، ودول أمريكا اللاتينية والكريبي ، ودول أوروبا الغربية ودول أخرى يساوي عدد المقاعد المطلوب هنالك في كل منطقة من تلك المناطق .

وفقاً للفرقة ١٦ من المقرر ٤٠١/٣٤ يجوز للجمعية في انتخابات الأجهزة الفرعية أن تستغني عن الاقتراع السري عندما يكون عدد المرشحين مساوياً لعدد المقاعد المقرر هنالك . ووفقاً لذلك ، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في إعلان تلك الدول التي رشحتها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، عدا الدول الخمس من الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، أعضاء منتخبين في لجنة البرنامج والتنسيق لفترة ثلاث سنوات تبدأ

يوم ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ؟

تقرير ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب ممثل جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية السماح له بالإدلاء ببيان ، وأعطيه الكلمة الان .

السيد باشكيفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أن أبلغ الجمعية العامة بأن جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية قررت ، بالاتفاق مع جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، أن تسحب ترشيحها لممثليها المقعد في لجنة البرنامج والتنسيق في الانتخابات الحالية ، وذلك لصالح جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية على تعاونه .

لقد استمع الأعضاء إلى بيان ممثل جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية . وهكذا يبقى الان أربعة مرشحين من الدول الاشتراكية بأوروبا الشرقية لثلاثة مقاعد للجنة البرنامج والتنسيق ، وهذه الدول هي بلغاريا وبولندا وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ورومانيا . وبما أن عدد المرشحين من الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية ما زال يتتجاوز عدد المقاعد المتعين ملؤها من تلك المنطقة ، سيكون علينا أن نمضي في اجراء اقتراع سري :

يجري الان توزيع بطاقات الاقتراع المسجل عليها الحرف "دال" ، والمبيّن فيها أن ثلاثة دول يتعين انتخابها من بين الدول الاشتراكية بأوروبا الشرقية . وبالنظر إلى انسحاب مرشح واحد ، تكون الدول التي يمكن انتخابها هي فقط الدول الأربع التي رشحها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، أي بلغاريا وبولندا وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ورومانيا . وأود أن أشدد هنا على أن أسماء ثلاثة دول فقط من تلك الدول هي التي ينبغي تسجيلها في أوراق الاقتراع .

ووفقا للنظام الداخلي ، سيُعلن انتخاب الدول التي تحصل على أكبر عدد من الأصوات ، على لا يقل هذا العدد عن الأغلبية المطلوبة .

أرجو الممثلين لا يستخدموا سوى بطاقات الاقتراع التي يجري توزيعها ، وأن يسجلوا عليها أسماء الدول الثلاث التي يودون التصويت لصالحها . أما بطاقات الاقتراع

التي تتضمن أكثر من ثلاثة أسماء فستعد باطلة . وأسماء الدول التي لا تصلح للانتخاب وتنظر في آلية بطاقة اقتراع لن ت hubs على الاطلاق .

بناء على دعوة الرئيس تولى فرز الأصوات السيد كونمي (أيرلندا) والسيد مفولا

(زامبيا) والسيد رانا سينفي (سريلانكا) والسيدة دريفوس (نيكاراغوا) .

أجري تصويت بالاقتراع السري .

علقت الجلسة الساعة ٤٠/١٢ و استؤنفت الساعة ٠٠/١٢

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التمويت كما يلى :

١٥١	<u>عدد بطاقات الاقتراع :</u>
لا شيء	<u>عدد البطاقات الباطلة :</u>
١٥١	<u>عدد البطاقات الصحيحة :</u>
لا أحد	<u>الممتنعون عن التمويت :</u>
١٥١	<u>عدد الأعضاء الذين أدلوا بأصواتهم :</u>
٧٦	<u>الأغلبية المطلوبة :</u>
	<u>عدد الأصوات التي حمل عليها كل من :</u>

جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ١١٨

بولندا ١١٥

بلغاريا ١٠٦

رومانيا ١٠١

بالحصول على الأغلبية المطلوبة ، انتُخبت بلغاريا وبولندا وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أعضاء في لجنة البرنامج والتنسيق لمدة ثلاثة سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أهئ الدول التي انتُخبت أعضاء في لجنة البرنامج والتنسيق ، وأشكر فارزي الأصوات على مساعدتهم .

بهذا تكون قد انتهينا من النظر في البند الفرعى (ب) من البند ١٦ من جدول الأعمال .

#### البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

الإخطار الوارد من الأمين العام بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة : مذكرة من الأمين العام (A/45/501)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : معروض على الجمعية العامة مذكرة من الأمين العام ، معممة تحت الرمز A/45/501 .

(الرئيس)

هل لي أن اعتذر أن الجمعية العامة تقرر أن تحيط علما بهذه الوثيقة ؟  
تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد انتهينا من النظر في  
البند ٧ من جدول الأعمال .

#### برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أدلّي بالإعلان التالي  
فيما يتعلق ببرنامج العمل المؤقت لبقية تشرين الثاني/نوفمبر وبداية شهر كانون  
الأول/ديسمبر .

يوم الأربعاء ، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ، بعد الظهر ، ستتّبع الجمعية  
العامة في جميع تقارير اللجنة السادسة .

يوم الخميس ، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ، بعد الظهر ، ستبدأ الجمعية  
العامة ، كما أُعلن من قبل ، النظر في البند ٢٣ من جدول الأعمال "قضية فلسطين" .  
يوم الاثنين ، ٣ كانون الأول/ديسمبر ، بعد الظهر ، ستتّبع الجمعية في تقارير  
اللجنة الأولى عن بنود جدول الأعمال من ٤٥ إلى ٦٠ و ٦٢ إلى ٦٦ و ١٥٥ ، المتصلة بنزاع  
السلاح .

يوم الثلاثاء ، ٤ كانون الأول/ديسمبر ، صباحاً ، ستبدأ الجمعية النظر في  
البند ٣٤ من جدول الأعمال "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب إفريقيا" ،  
الذي كان من المقرر أصلاً أن يبدأ النظر فيه يوم الاثنين ٣ كانون الأول/ديسمبر .  
يوم الخميس ، ٦ كانون الأول/ديسمبر ، بعد الظهر ، ستبدأ الجمعية النظر في  
البند ٣٥ من جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط" بدلاً من صباح اليوم ذاته ، كما  
كان مقرراً أصلاً .

وسينظر في البند ١١ "تقرير مجلس الأمن" ، الذي كان من المقرر أصلاً النظر  
فيه يوم الجمعة ، ٧ كانون الأول/ديسمبر ، صباحاً ، بعد ظهر اليوم ذاته ، أي بعد  
البند ٣٥ من جدول الأعمال .

(البرئي)

يوم الاثنين ، ١٠ كانون الاول/ديسمبر ، صباحا ، مستندر الجمعية فيما تبقى من تقارير اللجنة الاولى . ومستندر أيضا في البند ١١٧ من جدول الاعمال "استعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للامم المتحدة" .

يوم الثلاثاء ، ١١ كانون الاول/ديسمبر ، صباحا ، مستندر الجمعية في البند ٣٣ من جدول الاعمال "قانون البحار" .

وأمل في أن تتمكن الجمعية العامة خلال الأسبوع الذي يبدأ في ١٠ كانون الاول/ديسمبر من النظر في بقية بند جدول الاعمال وتقارير اللجان .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠